



۱۳۸۱

تقدیر از استاد

بازدید شد
۱۳۸۱

مجلس شورای ملی
کتابخانه مجلس شورای ملی
دفتر اسناد و کتابخانه



532



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: ...

موضوع: ...

مؤلف: ...

محرر: ...

تاریخ: ...

شماره: ...

بازرسی شد

۱۳۸۱

۱۹۹۵

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه القليل المفقور في الدنيا والآخرة
بفضل الجليل المولود الذي رفق قدر من العرب بالشهادتين ونصب الدليل على وجود
ذاته ونقص قدر من الجبرم لجدائنه ولم يعرف بقدم صفاته والصلوة والسلام
على سيدنا محمد الذي ضم نفع الدين وسماه الفخ المبين وسر حبش الكافرين ورا
اسكن العرب في قلوب المشافقين ببركاته وعلى آله واصحابه وازواجه وذر
ياته صلوة وسلاما دائما يمان عدد حركات كل لفظ وسكناته اتمنا لجل فاعرف
الاعراب من الوجبات التي لا بد لكل طالب علم منها ومن المهمات التي لا ينبغي
الفقيه عنها والى من انفع الكتاب واقر المذكر الى هذا الحق القليل
مالك غير انه شاربها القبول الفكر في فهمها لم يمتنعوا النظر في اجابها
الامور التي افقروا عليها المسيس بواجبها اليها فافهم في خاطر ان الحرب
جميع اياتها والشرح عرب لغاتها واطيب ما تامل من القاطرة لتيسر
شأنها على حفاظها واهل على معانيها على شراحيها خوف الاطالة فان يقال
الفكر شيئين مما يورث المذلة وضعف في اول كل حديث واديرة لا يبرأ وله
اكثره لكن ربما خالف بعض الناس في مواضع قال فيها الناس مع انها
بلا نزاع من اهل السماع وفي مواضع ادخلوها في باب الاشتهار والاحمال
وليت منها في اصح الاقوال وفي مواضع جرحها التحقير وتعمل الجواز

وما على من

وما على من شأن ذلك سحر العربون فيه باجواز كقولها جواب اشراطها على الجرد
الربط ولا ينبغي ان يسلك مثل هذه المسالك الاجتبى لا يجد العرب غنى عن
ذلك في ابواب الاتفا على مقتوح وروايات الاغراض على ما نرى في
فخامس نهر دكانه بالكمال والتأيد وتنزه عن ثواب انقص وانقص
لا يابيه اياها من بين يديه ولا من خلفه تنزل من حكمه وسيدته من
الطلاب في صناعة الاعراب والله الممول ان يتلقى بالقبول وكيفيته
الشدة واليسر من اقلام المقترن انه على ذلك قدروا بالاجابة جدير وقد
ان كانه شرع في المقصود فيقول بسم جابر ومرتضى بخذوف ايقا فاذ
البحر يوان ابتدأ والكوفيين ابتداء قبل ويزم على الاول ان يعمل العمل
مخذوقا وجواب عنه بان عمل المقصود في النظر وعدمه يابيه من روى العمل
لا يابيل على الفعل ولينبغي ان يذهب عليه عند التحققين خلافا لمع منع مطلقا
وليس خص اشنع بان يكون المقصود في المصدر واهل الباطن لا يصح او
لا يستحاشه اوله لا يابيه كانه قوله لقال غلبت بالذهن في نظر الرخص
الثاني ولكنه جرد لانه مضاف اليه واهل جاز له انضاف او مضاف الى
سبويه الى الاول والزجاج الى الثاني والحق لفت فقه والحق لفت
بعد لفت هذا هو المشهور وقال في حق الحق بدل لالفت والحق لالفت
له لالفت كرم اذ لا يرفع ابدل على انعت اشترى وهذا القول ان
على ان الحق علم اوصفته قال بالاول الاعلى واهل مالك وبالنسبة الى
واين صاحب قال في حق الحق في الاعلى واهل مالك اشترى ويظهر ان كلا
في الجواز لعمري هو فعل المفعول بانه لفت بجر فيه خلافا لاتباع الجرد

في خبر البذل هو مجرور بما جرت به التبع او بنفس التبع والاصح منها الاول وعلى القول
بانه بدل يكون مجروراً بالحقوف مماثل للفاعل في التبع لما انفرد به بدل على نيت تكرار
الفاعل على التبع قال فعل ما خبره بنوعه واداه قوله بفتح الواو قلبت
الواو الفاء كما وانفتح ما قبلها ومن حكم القول وانصرف من ان لا يفسد الا
جاء او مفرد او مفرغ من حكمه قلت قصيدة ونعم او كذا انفراداً او بجره
اللفظ على التبع قلت كلمة محتمل فاعل قال وهو علم منقول من رسم منقول
حدثت به بذكر وهو مبتدأ او ابن خبره وكان حق خبره ان يتبع خبره انما
نفت له ولكن قطعه عنه وجعل خبره خبره وانما يجوز ذلك اذا كان كمنقول
معلوم ما بدوانه حقيقة او ادعاء حيث قطع قال كان ملحق او دم وجب
حذف الفاعل وان كان لغز ذلك جاز قال ليشاطروا قول لخطم هو ان ما كان با
لقطع وظهر ان خبره اني به كذلك لان لقصفت التمر من ما كان مصفياً
وذلك فيما خبره وان كان قليلاً والاكثر الاتباع في نفوت التبع ان اشهر وما
ما لا يتضاف اليه وهو علم منقول من رسم فاعل واحسن بفتح الهمزة
مرفوع محذوف ما من باب علم فاعله مستتر فيه وجوباً وكان مقتضى الظاهر
ان يقول محمد بن ابي العباس وكلمته التفت من الغيبة الى التمام وانما هو وغيره
ما رآه المتأخرون فيهم لاشقوية والدال السابعة في رسمها لها في لسان
على رب ائتمرت حتى لا تخلوا يخرج عن نصيبه من ذلك بالكلية ودرجت
منصوب على انفعوليه وعلامة نصبه في نفسه في تقدير على لسان الموحدة في
من ظهور ما اشتقوا من الكلمة بحركة التسمية ويا انما في موضع خبره
باضافة رب اليها وبتبع في قوله احمد ربي الخراب اللفظ والتقدير

الحكي

والحكي فاحمد خرابه لفظ ربي خرابه لفظ ربي ويا انما في موضع خبره
والفكر من انفسه ربي والحي ان المالك في التقدير هو المرفوع خبره من انفسه
كالقاضي والمالك من الخراب انما هو الكلمة فيها ما كانا وانت انما
بالحسب عطف بيان لرسم كونه او مخرج من التبع او بدل منه لان لفت
اداهتم عليها ورسب كسب القول وجعلت المعرفه بدلا من كونه لفظا الى
لغز الحيد الله في قراءة جبر والاول من الاول لان مبدل منها غايوزي بيوت
لذكر تبدل ولانته في حكم الطرح غالباً ولا يخفى ان ان ظم خبره غشاء بالمعنى
اعقبه بقوله خبره ما كان في معنى ما كان وخبره انما انصب حال لانه
يتقدم افعاله او خبره ليس بياناً ولا لغزاً لانه كونه التبع معرفه والقول
بانه بدل شير على غير الغالب اذا الغالب في التبدل الجود على ان ابن مشام الا
نصارى قال في حد انفت في القطر والندوز هو التبع المستحق او التبدل
به قال في شرح القطر والفتنق والتبدل به فخرج لغيره انما في التبدل لا يكون
ولا يجوز قوله به انما وجب انما غير ابدال فلا حاجه اليه في قوله واضع في
هذا قول من قال انه بدل اذ لقد اذ التبدل غير مضر عند جمهوره والاعمال
اليه تكرار ما كان من باب ابطال اختلافها بالتعريف والتكرار في الاول علم
صفت ولونه يكتب الاول لغير الف والنت في الالف فترقه فيها وانما هو
من محسن التبدل في الزم من التماس انما لتوافقه في انواع جود واعدا
وهي اتمها وترتيبها ولكونها من نوع واحد يستمر متماثلاً لهما في حال
مقدرة اذا قلنا انما من فاعل احمد كما سيجي والحق ان مقدرة من كونه
لكررت برسم منه صغر صايد ابي غدا امر مقدراً ذلك ومنه او نحو ما خالين

بعد بدل

فان في المتن وعلى التمسك من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 نفت لمراد في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 فليت التمسك في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 المتصل به مضارع البنية والمستعملين في التمسك من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 لكل نفت لانه وعلا من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 يعمل على فعله لا يشترط فيه فعل الفاعل ونفس المفعول ان كان فعله متقدما
 يقدر في الفعل ان كان فعله لا يزال في المصطفى من موصو المصطفى
 ظهر اعراب محلهما فيما بينهما على صورتها في المصطفى من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 يعود الى ان يرتفع على التمسك في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 قال ابن خطيب المصطفى في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 صفت التمسك من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 الشرف او كونه اشهر او الكافة على الاول في المصطفى في المصطفى
 استعملت فعل مضارع والسبب فيه للطلب في المصطفى من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 نفتت كذا الواو الى ما قبلها في المصطفى الواو ياء سكونها واكثر ما قبلها
 وقال عليه من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 التمسك في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 او على الفينة قليلة ومقادير متباينة في المصطفى من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 بها متعلق بكونية والبا من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 يجوز واصلا في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 الواو الثانية ياء او دخلت الياء في المصطفى من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى

منزلة

منزلة فيها جود الى مضارع والتقدير من مضارع في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 ليلتم مع قوله اعراضا على ان التمسك في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 الاقضي بين البنية من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 صفة لفظ والكثرة والتقدير في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 توسع فعل مضارع فاعل والابتداء يكون الدال التمسك في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 يوجد متعلق بتسبيط وتجرم من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 انرا في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 التمسك في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 وهو مصدر في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 لا يتغير وسخط في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 تنقضي رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 الضامير المتصلة في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 في الفينة وفائدة اسم فاعل في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 انما علمت لا تخادما على صاحب الحال ولو كانا من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 مضارف الياء بالنسبة الى الفينة ومضارف الياء بالنسبة الى المصطفى
 الياء في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 وحاقين بالياء والجملة والزا في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 مفعول على تقدير مضارف الياء والتقدير وهو متعلق بجازة تفصيل من اقامه السبب
 مقام اسبب اذا لم يكن له اثر في رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى
 خبر وفائدة من رتبة مقدرة على الكافة من غير ان يكون المراد بالمراد في المصطفى

٢٧

[illegible]

المختار من كلامه في بيان عقوبات الجرائم

والنقد

عالمی فلسفیان کا مجموعہ

والقديره وذلك كحل وفي لم يعطونا على من فعل مبدا ومضارع بنت فعل وم
الذي سوغ الاندائنية على فعل مضارع فاعله مبتدأ فاعله المفعول والمفعول
ما وجبت به ثم نرفع حرفي وجه البنداء الجزم سابقا ولتقيم بغيره
المبتدأ جزوه في انما القول والقديره وذلك لثقله في الرفع وصاحبه مفعول
بمن والافعال مضارع والمبتدأ بالرفع والرفع يعطى في الرفع فاعله
كبير الميم والوزن في امر من فان ميزا اياهن والقديره من افعال الله تعالى
بسم اذا علمت بسم الله وبالله التوق منتق بسم فعل مضارع والامر مضارع
التي وان حرف شرط والحق بمجرى القلب مفعول على التامية في الفاعل مضارع
ضمير عائد قوله ان امره هلك لان التقدير من قبله في الرفع من المفعول
المعبر عن الشرط والامر مجزوف جاز التقدّم ما يدل عليه وفي الشرط التقدير الجهم
امر ضمير بالتوق وقصمه مبتدأ فاعله التامية الفاعل مستتر في قوله في الامر وجود
قوله لا يحرر لانه مضارع والامر مبتدأ في نصف مضارع تقديره ومعناه الامر وان
عرف شرطه ولم حرف جزم ويك خبر شرطه مجزوم بلم لان والتوق في موضع
نفس خبرك مقدم على السعد وحمل السعد في موضع خبرك ويجوز ان يكون
فهو اسم مبتدأ في خبر موضع الجزم جاز البشر ما في هذا الفاعل ضرورة في هذا
وجاز في موضع رفع خبر ان المبتدأ الذي هو الامر الفاعل وهو امر في موضع خبر المبتدأ
الذي هو الامر لاجل البشر ما في خبر المبتدأ الذي هو امر جازي ابتداء في الرفع ضرورة لان
الامر جازي في الرفع والامر في الرفع فاعله ضمير في الشرط مضارع كقوله
هذا جواب الالف الفارقة فعلت امر الفاعل ضمير في الامر والامر في الرفع
مفعول برفع خبر المبتدأ في الرفع فاعله ذلك وبالله التامية في الرفع فاعله

الفاد

الحافرة لقول مطرحة خبرنا ما حذرنا من ذلك من غير ما نرى بالقرآن من غير
أنه يجوز ما لم يرد من إضمار اللفظ في فعله ومفعوله مفعول ذكر مفعول ما يقع
وتحذف خبره من غير أن يذكر في خبره محلي الفعل المحذوف والتقدير وذلك لقول
ذكرنا ما حذرنا من ذلك من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
مفعول ما حذرنا من ذلك من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
ففيه أنه لا يرد من إضمار اللفظ في فعله ومفعوله مفعول ذكر مفعول ما يقع
محذوف خبره من غير أن يذكر في خبره محلي الفعل المحذوف والتقدير وذلك لقول
لأنه فليدفعه من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
محذوف ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
بني إليه وإن فعله مفعول من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
منه أن الضمير مفعول من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
ففيه معطوف على ما قبله من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
المفعول ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
ومن أنما استغنى ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
وهذه حرف ذكره ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
من الأساس ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
في ذلك الحرف وأن الكبير الهرة حرف شرط ومجرب مفعول مقدم ما نرى بالقرآن
ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
موضع خبره ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن
من مقدم ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن من غير ما نرى بالقرآن

مستتر يعود اليك التقدير دون غيرهما والاضافة تختص بالمستتر اجز
مفعول زيدا مستتر به المفعول جار مجزبه وجزبه ودان حرف شرط وقلت
لقد انجزت انجزت زيدا مستتر به المفعول قلت وجزبه فاعل الم اسم المفعول والاضافة
على المفعول لزيد ورجل جار مجزبه من وجوب الشرط فقد وقع من ان يكون الشرط مفلا
ما فيها دلالة على ما تقدم عليه ولو لم يكن انجزت على الجملة لا مستتر وقدر مستتر به
والضمة وقدر ان قلت زيدا عارضا في مستر زيدا مستتر به زيدا عارضا في قوله ان او لم
واقل مستتره ونوع الاستدراك في قوله ان المستتر بالاضافة الى مستتر اجزبه والاضافة
في مستتره ومزاد في قوله انجزت موضع السكت لانه على معمول انجزت وفي تقديره ان
على انجزه وحرف جر مجزبه قوله انجزت واسرار الجزمة للاستفهام واسر مستتر به
سار من جزم في الجملة لاستشفاعا في الجملة لانه انما في وقدر الاعراب على الياء
المحذوفه لانه تختص ودان اسم انما زيدا لم يكن في عارضا مستتر في
اجزبه وقيل مستتره او ان علم مفعول لذلك القول المحذوف الحذف والجر وبق التقدير وذلك
اسرار دان وقدر ضمها عارضا ومستتر محذوف والتقدير في قسم المستتر
لذلك لجزم الزل لم يكن في عارضا انجزه ما فيها ولا استفهام من مفعول والتقدير
مؤكد وحذف تقديره انجزه وجزبه من مضارع وكذا علم المحذوف ان يكون محذوف وعارضا
مستتره واو لو في عارضا في انجزه انجزت في الاكرا والاضافة مضارع اليه والاضافة
بالقول المحذوف والتقدير في قوله انجزه في قوله انجزه وان كان محذوف اليه
ولا استفهام بل كونه مستتر اجزبه ومستتر اجزبه واما اسم ان في عارضا موضع لفي
الابتداء والوصف بالرفع على ان لم يزلنا او لم يزلنا وجزبه ودان حرف شرط وقلت
مكرس مستتر به يستقر والاداء كسر الجزمة مضارع اليه والاضافة بالرفع على ان لم يزلنا

استقرت الكبد والاشطر الضاد قد علم ان شبه لا ينقسم والاولا ان
يعرب تبحر الاخر العذر مقدم على علو المصروف والآخر كمن كان بعض
الفتح فاعل الفعل مثله واخبره استقر على التدرج من مختلفه عذوف
والاستقر على الشطر وقد علمت فيه بعد في الوصف وجواب الشرط عذوف
جواز الوجود الضابط وهو مقرر الشرط ولا بد ان مقدم عليه والتقدير على
الصف على ما ان استقر الوصف منتهى لا فله ان يطبق على
مطابقا لمفعول على الترتيب استقر طبقا على مطابقا لمفعول على الاولى
والاقتدير على الرفع ان استقر طبقا على مطابقا على ما هو وصف ومفعول وكونا
مفعول وغيره الضميمة ومقتدا مفعول وكونا لا يستند استغنى عن كونها
المباين للاستندة وذلك قال المكون مستغنى بالاستقرار الذي استغنى به الباء
فقد علمت به اذ وقع خبر مبتدأ ومضاف اليه وبالمبتدأ خبره انما فيه
التقدم بمفعول الخبر على المند الاول ان يكون كذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ
مؤخر وخبر مضاف اليه فاضافة المصدر مفعول ابدا جوف الفاعل وب
المبتدأ مستغنى عن الخبر والتقدير رزقهم الخبر بالمبتدأ ثابت عن خبر مبتدأ
رفع المبتدأ بالاجابة والتقدير مبتدأ والخبر خبره وتوقف الفاعل على
ما بعده لا يفتح من خبره التوقف الخبر على بعض مستقدانه والتمت ثلث الخبر
والفائدة مضاف اليه من اضاف اسم الفاعل على مفعول ومستغنى عن خبر
التقدير التمت الفاعل مع مبتدأ اليه وصف كونه مبتدأ وخبر مفعول لان
لغوا الحذف بخبره والحذف والاياء كانت فاعلا مبتدأ وخبر مفعول
على اجلة الاول واقر الحسن والاياء النعم وجوب ايد جمع لا يجوز

الخلفاء من الكواكب من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في
 فيه يعود الى الجوز ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في
 الثاني ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 البينا لم يزل في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 واليه الى الموصول الثاني ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 من المبتدأ الذي سبق في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 فيها يعود الى المبتدأ الذي سبق في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 عتبارها المتقدمة من قولها لا يجر ولا يجر ولا يجر ولا يجر ولا يجر ولا يجر ولا يجر ولا يجر
 في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 بها من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 اكثر منها ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 سبعة الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر
 لا اسم من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 الخطية لا تضاف في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 مستند الى الثاني في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 فيه ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 في الغرض ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول
 نطق الى اسم البيت من قولها الخلفاء المعهود في ذلك المعهود ويا في هذا من غير ما في الاول
 لمبتدأ المعهود ولا الصواب في ذلك المعهود في ذلك المعهود ويا في هذا من غير ما في الاول
 والمفرد في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول ويا في هذا من غير ما في الاول

جمله متافعة ان كان مرفوع منى كما عليه حمود بن ابي ربيع وان كان جمعا
 فيكون من جملة المفعول ويضم الى الفين ومنه يعمى هو ظاهر اصل
 التوضيح وقال المكونى الفاعل مبتدأ والذى خبره وهو موصوف
 صلة كما في قوله وهو مضاف الى المتناهي على حذف الفعل والتقدير
 كما في قوله انى زيد منى اجمعه بعد ان قال نعم انى فتمت البنية وجعل
 خبر مقدم وتعل مضاف اليه وفاقا على مبتدأ مؤخر وسرع فقلت تقدم الخبر
 لكن بشرطه ان يكون الطرف مختصا بان يضاف لعمدة او عاميا فلا يجوز
 جعل ما لا يتناسج الى تقدير مضاف بين الطرفين وجوز في المفعول والصفة
 والتقدير بعد كل فاعل والى معنى حذف التقدير للضرورة فان حرف شرط
 وظاهره ان المكونى منى وفضل شرطه متعلقه فحذف هو المضاف الى
 وهو مبتدأ حذف خبره والجملة محمولة الشرط والآخر شرطه مقرون بلامه
 ادخلت النون في الالف للتقارب وفضل شرطه حذف جواز او ضرورة مبتدأ
 محذوف والجملة جواب الشرط وحذف المبتدأ في الجواب كمن عكس السابق وجعل
 مستتر في قوله والتقدير بعد الفعل فاعل فان ظهر في ذلك وان لا يظهر فاعل
 وجوز الفعل وفاضل والفعل مفعول جرد ومتعلقه محذوف واذا حرف متعلق بمنع
 من شرطه جواز على الاصح وما زائدة واسمها منى المفعول انما في قوله
 الفصل وجعل في موضع جواز ما زائدة اذ هما والالف للطلاقة والآخر متعلق
 باسمه او اوجه معطوف على اثنين وجواب انما حذف لانه ما قبله عليه والتقدير
 جرد الفعل من علامة التسمية والجملة الاسمية لا يثنى اوجع مجرور من التسمية
 زالكاف جارة لقول حذف رضى مقوله وفعل ما من والتقدير بالتقدير فاعل

فانما

نار من جملة مفعول المفعول المحذوف والقول ومفعول خبر المبتدأ المحذوف والتقدير
 وذلك كقولك ما اذا التفتد او تحذف تقبل منادى فاعل مضاف الى المفعول
 وسعد واو حذوف على سداد الفعل والاولى للابتداء والآخر واسمها او حذوف
 عند سببه منى او الفعل مبتدأ ولاظهار بعد متعلقا بسعد ومنه على الفاعل
 عن الالف فاعل مضاف اليه وسعد اسم مفعول مرفوع على انما خبر المبتدأ
 وخبره في موضع كذا على الالف فاعل مضاف اليه والالف فاعل مضاف اليه
 مدلول عليه بقوله مسند للظاهر والتقدير بالبيت وقد يقال سداد المبتدأ وسعد الذي
 يردن والالف فاعل مفعول مسند للظاهر بعدا ويصح مضاف والالف فاعل مفعول
 مقدم وفضل فاعل مرفوع وجعل افعلا بالالف الاطلاقة والالف المفعول في موضع
 تحت لفعل كذا الكاف زائدة ومنه في موضع رفع خبر لبتدأ محذوف ومضاف لقول
 محذوف وفاعله بالرفع فاعل الفعل محذوف لانه ان السابق فاعله وان كان
 الاسم الجرد والمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية كذا في المكونى
 في جواب متعلق بالقول المحذوف والجواب فاعله منى اية وجواب مضاف لمفعول
 قرأ منه او خبر مفعول لذلك المفعول المحذوف والتقدير ذلك مثل اولئك قرأ منه
 في جواب الفاعل من قرأ منه فاعله مضاف اليه في موضع مضاف وفاعله مستتر فيه
 والالف مفعول على قدره الفاعل على تقديره والجملة الفعلية خبر المبتدأ او الخبر
 الفاعل في موضع واذا حرف للتقسيم من شرطه مفعول مستتر فيه كذا في قوله
 وكان فعل ما من واسمها مستتر فيها جواز والالف فاعل محذوف ولا يثنى متعلق
 بذلك المحذوف وجواب اذ محذوف والتقدير ان كان مستترا على فاعله فاعله
 كبرت الكاف جارة لقول طرح وبقي مفعول وابيت فعل ما من والالف علامة التثنية

وقع عليه معطوف على خبر المحذوف والتقدير البت المحذوف فاعله مفعول
 وقع في موضع خبر المرفوع في الجملة قال المكونى ومنه اوجع
 موضع المضاف منه وسعد اسم المفعول تحت يجمع ومنه متعلق باسمه كمن
 خبر المبتدأ المتناهي فاعله على ظاهره وبخبره محذوف بعد حذف المفعول
 بالالف وان كان خلاف الظاهر لم يوافق اخباره ذهب الجملون
 بين في عدم جواز التوسيم في جمع المرفوع اسمها والتقدير سسر اسم
 من مذكر ومرفوع وحذف المقابل معهود ومنه في قوله اسمها اسمها
 الجسور مع احدها في موضع المرفوع المرفوع ان والالف بكسر الهمزة
 لينة مضاف اليه والحذف والتعبير بقوله مقدم باسحق هذا المرفوع
 مرفوع وان يكون مبتدأ او جملة اسحق خبره والالف محذوف والتقدير والالف
 اسحق في كذا او في غير جواز المكونى ان يكون متعلقا بالالف في اسحق
 لفتا طويش فاعل نعم واسحق اسمها فاعل في قوله فاعله راجع الى اسحق
 ولان اللان للتقيد متعلق باسمه اسحق وان يقع الخبر في قوله في حرف
 مصدر لتوكيد الجملة فاعله اسم ان وجلس مضاف اليه ومنه متعلق بالان
 ومنه في قوله المرفوعة وشهد بالان المكسورة مع ما في خبر ان والتقدير بالان
 واسحق العرب الحرف في غير نعم الفتا فاعله خبر المرفوع الاصل مبتدأ
 وقيل الفاعل متعلق بالاصل وان يقع الخبر في حرف مصدر وتصلب مصدر
 بان دعي ومنه في قوله تاويل مصدر مرفوع على الفتا خبر المبتدأ والتقدير والاصل
 في الفاعل اتصاله والالف الاطلاقة والالف فاعل في قوله ان يتصل
 على وزان ما قبله وهو جملة الابيات التي اسحق فيها التواب الصدور الجوز

كانت الكاف جارة لقول طرح وبقي مفعول وابيت فعل ما من وجعل فاعله
 الاداء مفعول وجعل مفعول المفعول المحذوف كما في قوله في كذا خبر لبتدأ محذوف
 والتقدير ذلك مثل اولئك قرأ منه والتقدير ذلك مثل اولئك قرأ منه
 مستتر فيه والى ان انى وتعل مفعول بل من وقيل مضاف الى سبي فاعله محذوف
 واقامة الصفح مقامة ومفعول تحت المفعول وحذف لانه ما قبله عليه والتقدير
 الطاسرة على ان المفعول معطوف على مفعول فاعله مستتر فيه والتقدير به حذف
 وذلك بمن صاحب مفعول مقدم ومضاف اليه وهو كذا في الجملة الفاعل
 واصله حرج حذف لانه والتقدير البت وانما يلزم ان الثاني فعل مفعول مقدم
 مفعول فاعله مفعول مقدم صاحب حرج حذف حرف تقليل هنا ويصح مفعول مضاف
 فاعله حرج وان مفعول مفعول مضاف اليه في موضع متعلق به في مفعول المفعول
 محذوف والى قبله في الثاني مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 مضاف اليه وجملة انى اخره حكمة بالقول المحذوف الجوز باضافة في المبتدأ والتقدير
 في كذا قولك الى اخره والالف مبتدأ اوجع في موضع الحاشي من مرفوع فعل لا متعلق
 بفعل والمحذوف مفعول مضاف اليه ولا متعلق بفعل وفضل المفعول المفعول
 سب الفاعل مستتر فيه والالف خبر المبتدأ والتقدير في قوله مفعول مفعول مفعول
 وكما جواز الفاعل محذوف كما في قوله مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 وفاعله وان مضاف اليه والالف خبر المفعول للضرورة جواز باضافة ان المبتدأ
 مبتدأ وجملة فاعله في موضع متعلق به ولا فعل متعلق بالان ومع متعلق في
 وجعل مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول
 واقامة الصفح مقامة والمفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول مفعول

منه

لحذف حرف العين مبتدأ جديد كجاء وجدة العين على صلة ما لمجوزة باللام والياء
 محذوف وفي آخره متعلق شيئا وانما هو متعلق بغيره فان كان متعلقا بغيره
 مضافا لحذف حرف وجدة يمتنع ان يكون متعلقا بالبيت ما سبق من لا
 جاء الثلاثة انما جاء ثابت للحرف الذي بعده العين فارتفع رتبة ما قبلها كما
 عوب المكون وقال ابن جبر مبتدأ موصول صلتها الجوزة وحذف حرفها وجدة
 العين على متعلق به وفراختار متعلق بغيره ونقد الكلام ما استقر لظاهر
 من غير ما قبله العين فاختار وانما هو متعلق بها انتهى وقابل مبتدأ موصلا
 متعلقا به متعلق حرفه قال المكون وادخل مصدر معطوف على حرف
 حرف وادخل حرف معطوف على مصدر وادخل حرف معطوف على مصدر
 المعطوف على العاطف بانه متعلق بحرفه متعلق بانه متعلق بحرفه
 وحرفه متعلق بالالفردرة صفة مستترة بمعنى تحقيق وقوعها بالجر
 على قابل ونقد البيت وقابل حرفه اسم مصدر او حرف مجرد
 حرف ببناء به عن الفاعل ولا حرف في وبتوب فعل مضارع متعدي
 وبعضه فاعل بتوب وحذف اسم المفعول مضاف اليه وان حرف شرط
 وحذف مبتدأ موصول في موضع جزم بان ما قبله فعل شرط وفي التقط متعلق
 بوجه ومفعول باب الفاعل بوجه وبتوب متعلق بمفعول وجوابا لشرطه
 وقد حرف تفصيل هنا وقد فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود الى الفعل
 المقوم من الفعل السابق والتقدير وقد رتبنا به بعض هذا مع وجوب
 المفعول به ونحو ان يعود الى بعض المتقدم فذكر والتقدير قد رتبنا به بعض
 هذه الثلاثة ما قبلها الفاعل مع وجوب المفعول به وهذا في وادخل

ونقد البيت فان نصب اليه بن فعل قد امره اختارها او محذوف
 في الفعل بالذاتية اظهر والتعب حتم مبتدأ او حرف وان حرف شرط متعلق
 الشرط حرف جزم بان والتاقي فاعل متعلقا بمنعونه محذوف وان حرف موصول
 اسم المكون مرفوعة حرفا لنصب على انها مفعول لها وحذف حرفه
 ما قبله الاول اوصفا لحياتها الثاني وادخل متعلق بتحقيق وكان كمنعونه خبر
 مبتدأ محذوف وجما معطوف على ان والتعب حتم ان تلا اسم
 سابق فيتحقق بالفعل وذلك كان دمجها وجوابا لشرط محذوف
 لدلالة ما قبل عليه وان حرف شرط ولا السابق فاعل وما مفعول
 تلا من معونه فافضة او كمره فافضة وبانها متعلق بتحقيق وبجمله تحقيق
 صفة ما وصلتها على وان ما لا ان حرف الفعل من الصفة والمفعول
 او الصلة والمفعول بمفعول الصفة او الصلة فانزع الفاعل بطله
 ليراب بشرط والرفع مفعول بفعل محذوف بغيره المنع من
 الراجح من هذا الباب والتزم فعل امر فاعل ومفعول وادخل متعلق
 على الظرفية بالترتيب وجدة التي جزمها بالشرط ونقد البيت وان
 تلا الاسم السابق شيئا تحذف بالابتداء فان لم يرفعها ابتداء او كذا
 متعلق بالفعل محذوف بدل عليه ما قبله وادخل حرف متعدي مع ان طها
 تحذف بالابتداء عطية على الوجه والفعل فاعل بفعل محذوف بغيره تلا
 وتلا فاعل ما قبله ضمير مستتر يعود الى الفعل وما كمره مرفوعة
 فمرضع نصب على المفعولية بتلا وصفتها بالجملة التي بعدها الراض
 بيت وان حرف في ونقد واستفاد في بعض النسخ لم يجر حرف

نقد وجزم نصب المفاع مفاعيل مفعول متعدي على النسخة الاولى
 وجزم دم على الثانية وما موصول اسم في محل رفع انما فاعل ودخل
 جازية على مرفوعة محذوف وقيل صفة ما والماضي من جازية
 على الفاعل قاله المكون وحذف بعض النسخ قبل الباء على الظن مفعولا
 محل جزم فاعل بوجه متعلق بمفعول ما كمره باللام موصول اسم
 محذوف بعد طرف من على الظن قطع عن الاضافة
 متعلق في محل وجدة ببناء بالالفعل صلة ما لمجوزة وادخل حرف
 ونقد البيت كذا يزم رفع الاسم اشتغال عند ادخال الفعل المشغول
 شيئا في جود الاسم اكثر من قبله مفعول لا الفعل وجدة بوجه
 واختبر فصل ما في من الفعل ونصايب الفاعل وقبل متعلق
 بضمير وفعل مفاعيل ودرت انت الفعل وطلب مضاف اليه
 وبعبء معطوف على من وما كمره مرفوعة بالجملة بعدها
 في موضع جزم بانه بعد انما وادخل المكون مبتدأ او مصدر
 مضاف الى المفعول الثاني والفعل مفعول اول وكذا ان يكون المفعول
 مضاف اليه الى المفعول الاول اظهر لان التامر يظن اني على شئ في
 هذا الظن كثر وطلب في موضع الجزم لا يلائم في التقى وفاعله
 محذوف والتقدير بعد شئ غايبا لان قوله الفعل
 الفعل وبعد معطوف على بعد في البيت قبله وعاطف
 مضاف اليه وبلا فصل قال المكون متعلق بعاطف متعلق
 والظاهر ان في موضع النعت لعاطف متعلق بمحذوف في مفعول

متعلق

متعلق ببنوب وقد حرف وبتوب فعل مضارع والثاني محذوف
 والاشارة بالكرة فاعل بتوب ومن باب في موضع الحب من الثاني
 وك مضاف اليه وبتوب متعلق ببنوب وما موصول والتاسعة مبتدأ وجدة
 اني بالبناء لمفعول جزم المبتدأ والتاوي صفة وادخل اليه الموصول بها
 لئلا يمتد الى ما قبل متعلق بمتعدي وفي مضاف اليه مرفوعة
 على ان والرفع بالرفع مبتدأ وجدة اشتغال جزم والتقدير المنع كمنعونه باب
 ظن وادخل مقدم مفعول الجزم على المبتدأ وادخل الجزم الا في الضرورة لان جزم
 الفعل لا يجوز تقديمه على المبتدأ المفعول له اخر ولا ينافي وادخل مفاعيل
 بوجه وفاعله مستتر فيه وجما ومفعول مفعول امر ولا ينافي لانه لا ينافي
 قوله رار ابو جزمه حل كذا ادخل ان تع جزمه حتم الرار بعض المذهب
 وادخل حرف للتقبل متعدي مع الشرط تحقيق بالجملة الفعلية الاصح
 فقط هذا الصفة فاعل بفعل محذوف بغيره فاعل ما قبله وهو فاعله
 محذوف لانه مقدر وما موصول اسم مبتدأ او مسما السبب مما متعلقان بصفة
 ما وما المجوزة موصول ايضا جازية على محذوف وجدة علقا بالبناء
 للمفعول صلة ما لمجوزة والالف للاطلاق وبالرفع متعلق بعطفها نصب
 مبتدأ له خبره وتحقق حال من الظاهر في الجزم والمجوزة الواقع جزمه
 لنصب وجدة نصب لغيره ما لا رافعة مبتدأ اول البيت والرا
 بطينها الخبر الجزم باللام ونقد البيت والذاتية مستقر سور البيت
 من المفعول الذي على بالرفع النصب ثابت له تحقفا اشتغال التا
 على المفعول ان حرف شرط ومفعول فاعل بفعل محذوف بغيره

جارية فاسفوت عذوب وجدة التراب بابا للقول والمالف للاطلاق جدينا
والباب اليها الغير المستند الزاوية لم مقام الفاعل ومسلمات العنة حمدة
وتقدير البيت واعمل العاطل المهل في محل الضمير المعقول الذي شاذعاه والضم
الملك الذي التزم العرب من بطلاقة الغير لفظية بطلاقة ومن قدوة الفقه
وانتات العدة في تقدير اعمى التراب ومن قرب الامام مطلقا
تقدير اعمى الاول ومن عند الضمير بعض الاموال وناجزة بعضها
ولكن في ليس وفاعل كجاء الكاف جارة لقول محمد بن يحيى في
وسبى لنا كفاعل وفاعل وهذا الجحد محفوظ على التي فاعله
المثال في اختيار بصيرين في اعمال التراب ان حقا وفي الاول
وتدبر في تحقيق وبلغى فعل ماضى واعتدبا فعل وصل فاعل ومعدرا
كامل على نبي وهذا اختيار الكوفي في اعمال الاشارة التراب واولها
الى بنافه موضع نصب بالقول المحدث القول وسبقه لغيره في اعمال
والفقير وذلك كقولك سمعت الى اشره والاف امانك وعبدك للاطلاق
ولا ناهية ونحو جزم جازع متفق في احوال مضى اليه وسبقه في
وجدة فاعلا بابا للقول لغت لاول ولالات للاطلاق والضمير تقدير
البيت ولا يفي مع عامل اول قد اعلا بضمير هو لغيره بان جعل اهلا
تقديره الذي يقال اهلك الله للثر واواهلك للثر اهلك له اهلا
وبل لا تنال وهي عند لعون الجبل على مقالا للحمى عن ابن مالك
من ان بل قد يحذف بها الجمل عند وقوعه مقدمه بالترقيم
الزاي في فعل امر وان حرف شرط ويكون فعل الشرط واسمها ضمير

وغيره كما في مضاف اليه وانتم فعل امر متوكد بانون والفتحة دخلت من قبله والفتحة
بمفعوله وان حرف شرط ويكون فعل الشرط واسمها مستتر فيها وفعلها لا يكون من
الاعراب والجمهور على بقاء حرفه كونه جواب الشرطين فلهذا في المصدرة انفسه شرط
لنفسه وهو معنى الشرط والاول فعل امر وان بغير حركة الهمزة على الالف كمنه الصحيح فيها وفي
شرطه يكون فعل الشرط وجوابه فلهذا في المصدرة ما مستر في غير اسم يكون وفعله كما في غير
متعلق بغيره ان موضع الفتحة لسبق المكوون واسم موصول في قوله بالاضافة
لها في فعل مضارع وخلاصة مستتر في وانتم بغير الصحيح السبع مفعوله غير متبرر في قوله
او منصوب بغير ظرف وهو متعلق بقول ظرف وانتم فعل مضارع يحتاج لمفعولين
والفتحة في غير ما قبله مفعول اول وانما مفعول للظان وعنده ان لا بد به منبر او
كانت عند ما لا ينافي ذلك لان مبر مفعول اول للظان والمبر ما هو ظرف عيب وانتم
مفعول انتم في فقهه استوى ظن موصولة والظن في حقا جاء الى مفعول الظان وهو
فيكون به التمكن ومفسره ان يكون فيهما تشبيه فان في غير مفسر الينطاق الخبر عنه و
خالف خبر مفسره وهو ان في الخبر من غير ما قبله في قوله فانه خبر غير هو البناء
فعل به الالف في قوله في الخبر متعلق بظان وهو مفعول اللفظ للظان وقوله في قوله
افما عرفت في قوله في الخبر متعلق بها مفعولها اول مبر يده المسند اليه باب انما
ما حسن هذا المضاف اول اللفظ المضاف في خبره اسم الجدة في غير المفعول المطلق
المصدر مبتدأ واسم خبره وهو موصول اسمها في خبرها ما في قوله اسم اليها
والمنسوبة بها ظرف وكسرة في موضع خبرها لان مضاف اليه وحرف مدح له
بالتشبيه قال المكوون في موضع الخبر من غير المفسر اللفظ وتبرر ان يكون متعلقا
لمحذوف تقديره اي انتم والظاهر انتم متعلقين بكونهم في قوله في مضاف اليه

[illegible]

مقتضى ذلك الحروف وهو محموله غير المتبدل الحروف وكلها محمول على المطلق ما يرب
عن المتبدل واليه خلاف اليد والحق فكل امرؤ وكل الجمل بانها المجرى بمعنى
الشيء محمول مطلق وما اسم محمول على ذلك فكل على المعنوية لا غير المعنوية
اوت بما لدون ولو كيد في موقع الصلة لما واغدا لربها اليه المقتضى
الغير الما لظرف في وجه كيم الماء المدة فكل امرؤ وعبدته متروك على الظرف
وقد وجميع فكل امرؤ محمولان على وجهه وغير متروك بجمع وهو مطلوب
الظرف من حيث المعنى الشئ على سبيل الشئ والظرف من حيث ما عليه على ما واغدا
فكل امرؤ كيد لوان الحظيفة المبتدأ في احواف التي وحصوله قد زوف من غير
المذكور لان شئ الما لظرف في موضع يكون ما شئ على سبيل التي والعبد المبتدأ
قد المصدر والظرف مستقر لوان كيد زوف وجميع لوانه وذلك مبتدأ واغدا حرفا وانيه
وهو حرف الفيم بالظرف الما بعد الما لظرف كيد الما فمضافا اليه على تقدير
حرف موصوف واقامت صفت مقامه وبجانبه ان مع غير المتبدل في كوا
غير موصوف على تقدير مضافا فيمن والظرف المضاف اليه يعطى الما لظرف
مضافا ولا يدرى متعلق كيد مقدم لا يمتنع لان المصدر لا يتقدم معمول عليه
فانسه اولاد ولا الشئ والبرامع الما توسع رسم مصدر مطلق على زوف
المفعول مبتدأ ما شئ والتقدير الما لظرف الما لظرف الما لظرف في حرف
العا على الما لظرف الما لظرف الما لظرف الما لظرف الما لظرف الما لظرف
يتم كيد الما لظرف الما لظرف الما لظرف الما لظرف الما لظرف الما لظرف
اليه على تقدير الما لظرف الموصوف واقامت الصفت مقامه وبذلك لان
الظرف في ذات الما لظرف فيه ومنه فمما متعلق به لا متعلق اخر فزوف والتقدير

[illegible]

وحيروا يكون اقرب من المنة احمد في هذا السطر الفاء للفوق وادى الى جواب الشرط
وجواب الشرط المنة والظفر والظلف ان يكثر من اللفظ فواضى والظف مختار رتبة
وجواب الدنيا بالادال المنة معنى عند متعلق بالظف وضغف مضاعف والردال
والشقي مجوز وضغف ظاهر مضاعف بينهما والظفر والظف عند مضغف معه
عطف الشقي مختار والظف مضاعف الالف حرف شرط والظفر حرف مجوز مؤخر
الشرط مجزوم عن اللفظ ظاهر مجزوم يجب قال المكون لغير الشرط والظف مضاعف
مضغوف وعلى كى اول الشقي وجواب عطف الاستفاد هو عطف على عطف
وجواب لان يجزى شقي اوجب انتهى ويترى منه حذف الجواب عن الشرط
المضغوف وادى من يفتى الطالب فخر الاول مضاعف منه لانه الفوق والظف
خلاف الاشرار لوجوب جواب الشرط والشرط وجواب اخر لانه لا من
من هذا وعطف الاشرار على الاشرار والظف زائد ومنه ان كان في شقي
التسديد مضاعف لانه من الظفر مضغوف على عطف الالف حرف شرط مجزوم
الاول على ان جواب الشرط مظهر ومجوز ومنه نفس الطالب على ان في ذلك الصحاح
هستنا ماضى على شقي مضغوف على الاشرار ادى لفت في حرف ومنه شقي
عاض والظفر لانه شرط والا فاعلم السنتت والظفر مضاعف الى ما جازى وادى
وسنة الاستفاد الى ان المنة ازان اولان السنتت يعني اخذت والا فاعلم الاشرار
بمعنى غير فانها تليج الاسم لغير بعد ما قبله وسع متعلق باستفاد وتام مضغف
الظفر مضغوف على من تام حذيت مضغف من مضغوف فخر المنة او مضغف مجزوم
والظفر الاسم المضغف المنة او اقام مع مضغف جواب الشرط والظفر مضغوف
مجزوم وعرفنا وقف عليه انهم ولله متعلق بالتحجب ولفي مضغف بالظفر

[illegible][illegible]

وهو من فعل يهين ومنها اذا ضعف وامد لاهن حذف الواو
فوعيا بان باسره والمب منه او مبدئي خبره واد يعني حسب منسوب
على اليك منه فاعل محي وقدره مضاف اليه والمفعول متعلق بفاعله
فعل امر وفاعل مقدم منه فاعله مفعول وف بوز معطوف على مفعول
ومفعول مضاف اليه والتقدير والحد فيخرج صاحب نفسه للمفرد
مفعول فاعله ذلك وعلى عامل منه او اليك مضاف اليه وهما متعلقان
بانه جملة فلذلك بالبناء لمفعول خبر المبتدأ والالف فيه للاطلاق وفي
نحو متعلق بانه يجوز ان يكون خبر المبتدأ المحذوف والتقدير وذلك
فعله المضاف اليه قال عذوف ولا تحرف نبي وثقت فمزمع
بها وعلامه جزمه حذف الالف وفي الارض متعلق بفتح
ومضاد حال منه فاعل ثقت المشر فيه مذكوره لعاملها ان حرف
الشرط وتوكله بان للمفعول فعل الشرط وجملة من خرج ع باليه عن
الفاعل لتقديره عذوف خبر مقدم وعاقلها مبتدأ مشعر الى
جواب الشرط وله ذلك اقتضت بالفاء والمضارع لفظا مبتدأ وتوكل
بالبناء للمفعول خبره وموضع بالفتح على الظرفه متعلق بمحي والالف
مضاف اليه واد يعني جملة فعل وفعل والتقدير بوزيكي جملة من مض
اليك اكي المكاف جارة لقول عذوف ومضاد حالها
في اللفظ محي ومع وفعل ما مضى وزيد فاعل وهو مبتدأ وخبره مفعول
نصب على الحال منه زيد واصله كبر الا ان معنى فعله مفعول ومعنى
قاصد وذات معنى صاحبته منه او يذو مضاف اليه وبمعناه متعلق

بید

بمبداء وجملة ثبتت بعض مضارع وجملة حوت ضمير من الفاعل و
المفعول الفاعل والمفعول من موضع خبر ذات ومن الواو استغنى غلت
وجملة حلت سقوط على جملة حوت والمبتدأ خبر عن ذات كذا
أخرب المكون وقال النحلي قوله ومن الواو استغنى جملة من موضع الخد
من الضمير من حوت انتهى وتقدر بالثبوت وصاحبة بدء بمضارع
ثبت حاوية للضمير جارية على الواو وذات الواو قال المكون منضوب
افضل منه وفي غيره الواو يجوز رفعه على المبتدأ وبعد لها استغنى
بأن الواو ترفع بالرفع للضرورة مفعول الواو وكذا استغنى بمبداء
والمضارع مفعول أول اجل واجعل فعل امر توكد بانون الضميلة و
استغنى فان جعل والها فربعد عا على الواو والضمير في له
عا على المبتدأ وان ضمير الواو له اخذ على المضارع بمبداء واجعل
المضارع مستند الذل المبتدأ انتهى وقمع من النحلي نوع مختلفة
لهذا كما لا يطول ذكره وجملة منه رد اليك مضارع اليه وسوى منصوب
على الظرفية او على الاستثناء على الخلاف في ذلك وما موصول اسم في موضع
جر باضافة مور اليه وجملة قد ما بالياء للمفعول صلبة ولا الضمير له لاطلاق
دواو في موضع خبر جملة او يمحرو او يمحرو فان على الواو تقدير وجملة اليه
سور الذي يرفع مرتبة بالواو او يمحرو او يمحرو والواو اليه مبداء
وجملة قد يمحرو بالياء للمفعول الاخر هاء المبتدأ او ما موصول اسم في
موضع رفع على التامية عن الفاعل على حذف والشعوب بها
محذوف وفيها استغنى بعل جملة كل بكسر الهمزة فاعا على اليه

ولا تخفف متعلق معنى الشريطة واصفيا متصل وفاعل ومفعول والها عائدة الى المتكلم
 المذكورات ونحوها جواب اذا محذوف هو متعلق واصفيا والتقدير واجر
 التميز بعد هذه المذكورات ونحوها اذا واصفيا واليك كخطة قال الكور مستند
 ومغاف البر ونحو اخره وهو على حرف القول تقديره لقولك كخطة
 هذا انترو وقال الشاطبي وهذا في قوله كخطة عند اهل اوجه انترو والغيب
 مستند او لغيب متعلق به ما موصول اسمي مغاف البر والغيب بها محذوف
 وجهه اضيف بان للفعل لصلاة ما متعلق اضيف محذوف وحملته وبها
 بالغ الاطلاق في موضع خبر المستند او ان حرف شرط وكان فعل الشريطة جواب
 الشريطة محذوف وفيه كان ضمير مستتر يعود على الضاف السبقا ومن اضيف
 او الى ما الموصولة ومثل جركان وعلو الارض قال الكور مستند اخره محذوف
 تقديره اول كور الى بحكمة يقول محذوف تقديره ان كان مثل قوله
 على الارض فمبني انترو وبها تميز والتقدير البت والغيب واجب
 التميز الارض اضيف لغير التميز ان كان الضاف شرط من قولك ملئ الارض
 في كونه تالايح اخذاه عن الضاف البر والفاعل مفعول مقدم ، بضع وهو
 جار على موصوف محذوف والغ قال الكور مستعوب على اسقاط الحائظ
 الى المعنى ولا يبيح ان يكون الفاعل مغاف لا المعنى انترو ونحوه منج الشاطبي
 ان المعنى مغاف البر من اضافة الفقه كما قال علماء المال فبر عرض عن الغير الفقه
 اليرحيث فله واصل الكلام وانصب التميز الفاعل مغافا ، فاعل حال كونه مفعولا
 مفعولا به ثم قال وانما نصب الفاعلية بجمله الى المعنى مجاز زمره الفاعل من
 المعنى انترو ولا يجوز ان تكلف على ان اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعة

[illegible]

الغير واذ انظر

عنه الله ابراهيم المصطفى عليه السلام في كتابه في حقه والاعمال والادب والاعمال

ان يقال ان الالهية الذميمة في المركبات الجزئية تنقسم حسب حروفها
 ليست افرس خارجا عن ذلك كالحتمية عند الفلاسفة فبقوا
 مطبقين واما الالهية في المركبات الحتمية فخالفا لروايتهم
 حروفها وقع ليست اخرى لها بقا اولها لظهورها بترتيبها
 افرست بذلك من حيث ان فيها راء الهية كثيرة في بيان ذلك
 انك اذا قلت زيد فاضد فقد عجزت بغيرنا لنته وقيمة
 محو ودرغزة اترابا وقع لنته افرس خارجا عن حروفها واللفظ
 ثابت في نفس الامر كونه تلك الهية التي حتمية لا يتغير
 بالترتيب افرس افعليا فان كانت الهية بالترتيب لم يدرها
 افرس كانت الاولى صادقة والا فاذية واذ لاحظنا الفلاسفة
 تلك الهية الذميمة من حيث حروفها مع ما كالا لدرها على
 وهو معناه الاحتمال واما اذا قلت يا زيد الفاضل فقد عجزت
 بغيرنا لنته وحينئذ محو لنتهم من حيث حروفها ان الفلاسفة
 ثابت لنته الواقع بغير من حيث ان فيها راء الهية في بيان
 زيد فاضل اذا المعنى والى الافرام ان لاحظت من الالهية
 هو ثابت واما الهية الجزئية فيهم من حيث حروفها حرفا ثابتا
 بالمطابقة بالمطابقة والاطلاق ادر الصدق والكذب فيهم من
 حيث حروفها لهما واما الحتمية فانها ثابتة الى لنت الجزئية
 والاشياء فيهم من حيث افرست حروفها ذلك الاعتبار كقول
 الصدق والكذب واما كجذبهم من صفاتها فوجه ان الحق

من كون الخبر معلوما بالكم فقد جعل الازم عبارة عن المعلوم
 ان جعل الفاعلة في عبارة من المعلوم الاخر فلهذا لم يسم
 خبره خبرا في غير ما اولد منها بل ما ذكره اولا وقد علم من هذا
 بقوله اولم يعلم انه لا لزوم فيها له ان المفعول انما لم يعلم
 منه ان كان الخبر معلوما بالكم وقد علم منه الحكم ليصدق قولنا كل
 الحكم افا دانته عالم ففتح مقسم لم يسم واما ان جعلها عبارة
 عن العلم بما يقيد به سياق كلامه ويكون مفعول الازم انه لا يتحقق في
 بالكم من الخبر فيحقق كون الخبر معلوما بين غير علم فغير بعد لغوا
 من الفاعلة ولا زما وكانه اورد عبارة الا يمكن ان لا يكون الفاعلة
 بكونه مضافا في غير الموضع الازم وان كان موافقا له في ذاته و
 مضافا اليه في غير الموضع كغرفة الفاعلة دون الازم وقد علم
 ذلك مما مر ان الفاعلة ولا زما لهما شيئا من اوله في غير ما جعلها
 دوما في غير ما بالعلم في جميع تغير الفاعلة بالعلم وتغير الازم بالعلم
 واما عكس هذا لا يجوز اصالا لا تحقق الحكمة في غير الازم في خصوص
 ان لا يتم علم الخاطي من الخبر فيكون ان الحكم معلوما بالكم وكذا
 من لم يعلم غير الازم من العلم بالفاعلة وليس الازم ان
 لتفسر خبره قوله ليس المراد بالعلم انما اعتقاد الخاتم لمطابق
 بل حضور صورة هذا الحكم في ذهنه ^{مطلقة} ^{ان} ^{المراد} حصول صورة
 سواء كان معتقدا له جازا او غير جازم لو لم يكن معتقدا له
 لينا ولو جميع ما ذكر من احوال الحكم وفيه نظر لان حصول الحكم

७३७३७

نعم بصورة انية صادقة تامة من غير ابتداع افعال او ان يخرج بها الفيلسوف
 من جوارحه انما لا يستعمل صدقها ماذكر كان قولهم الحكماء لم يقدروا على ما عاينوا
 من الحكماء بل حقيقة ادعاء الفيلسوف ان التامة في انية الظاهر لعدم الاطلاع على
 من انهم من نفسه فترى ان الحكماء ومن قولهم ان الحكماء لم يقدروا على
 ان ذلك الحكماء اعتقاد حقيقة الامر في انفسهم ادوات اعتدلت عندنا
 ان لا تكون في حال البصر نفهم منه ان ذلك في حقيقة واقعة حقيقة وانما
 لا اطلاع على استراسهم فذلك خطأ يقع في متبادر المعنى المذكور الى الاثر
 واطلاق الافلاطون في الحاد وحق خلاف ما يتبادر من معناه عندنا في حال
 ما عاينوا الحكماء نفهم من افلاطون في حقيقة واقعة وفي الظاهر فيكون ان
 منها فلا يتبادر من اذهانهم ما عاينوا في انفسهم الباطن لا يقدرون على التامة
 الوجود فيقيم الى الخارج والداخل واذ اطلق يتبادر منه الخارج
 كذلك الوضع فيقيم الى ما يكون يتبادر وما يكون تحقيق واذ
 اطلق يتبادر من معارج البحث في الحقيقة فان قدمت فكيف ذلك ولا
 ولا للعالم على خصوص بعض افرادها قدمت الظاهر لا الحقيقة
 في ذلك المعنى المتبادر منه ومجانبه الاقوال وان صح انهم انما هم
 باعتبار اطلاقها مع انفسهم لم يتبادر اليها من باجموع الحكماء
 وان جعل حقيقة في القدر لم يتبادر اليها من باجموع الحكماء
 في كثيرة اطلاقها في القدر لم يتبادر اليها من باجموع الحكماء
 بل حقيقة اما الاولى فاصدق على قولهم انها خارجة عن اقبال
 وادوارها وذلك لان الاتصال والاديار ايمان بها

قوله

للبنات

لأنه من جهة أن كنه اللفظ قد صدق على ما هو هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
ال ما هو فانه رتبة تعريف حقيقة مع اللفظ كما ان تعريف حقيقة اللفظ
قلت ان اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
مواظفة فاذا قيل ان كنه اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
عليه ما قد صدق كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
معنى تعريف حقيقة اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
وهو كنه اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
ليس بحقيقة ولا ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
مستحق او ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
قال او اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
ولهم واللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
وقد سئل ان اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
ان كنه اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
في الموضوعين على ذكر اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
كنه اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
فارجعوا وقد وجدتم ان اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو
اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو اللفظ اللفظي كنه ما هو

فحينئذ إذا وافق الحق في كون زيد صار منته إلى غيره رجع بها إلى
سنة المبدأ ، لكونها خارجة عن ذلك الجزئية الفعلية ، زيد رجع إلى
السنة بين أولها وتوقف بها ، وإن سبغت إلى المبدأ المأخوذ من
قوة القضاء ، لئلا صار في حكمها صفة التبعية مقصورة ، وإنما
في الفعل ، وما في معناه ، لا محالة ، بانها كانت خارجة عن ذلك
والحق في تلك السنة العتق ليس هو التبعية ، بل هو الذي كان
في حكمها ، وذلك لأن التبعية المأخوذ كان في حكمها مقصور
والتبعية في السنة المربع في حكمها هو المقصور ، وليس به ، ولحقه
حسب السنة فبقس ، أي أنه امر الفعل في حق الحقيقة ، لأن
العقل في السنة الفعل المأخوذ بنفس ، أنه موجود في الحقيقة ، قال
في التفسير قبله في الكلام ، وقد زيد في هذه الأشياء على طريق التبعية
المتعارفة ، وذكر لها أنها العقل في سنة الفعل ، كما صار في
السنة ، فإن فيه تعاريفه ، فقد صرح بأن الحق في سنة
الامر ، بل في سنة الفعل ، في سنة الفعل ، في سنة الفعل ، في سنة
أما إذا وافق الحق ما بين ويكون ملازم الفعل عنه ، أي
أن يكون بمرئيه ، فاولا ، وكما في السنة المأخوذ من
أن الحق عنه التبعية ، بل في سنة الفعل في سنة
الفعل ، فاولا ، لا يحتاج إلى مؤنة ، فمع الملازمة ، وإنما قد
ذكره في سنة الفعل ، فاولا ، لا يحتاج إلى مؤنة ، فمع
قد يذكره في سنة الفعل ، فاولا ، لا يحتاج إلى مؤنة ، فمع

۱
۲
۳
۴

وقت علی

باقيا عن الطريق يقتصر بوزن ذلك فكيف يمكن جعله تركيبة
 بالترتيب اعتقادا على ما كان فيه بعد ايقاع كلفه في تركيبه ^و ولقد اوردنا
 يقول الامموم قولنا ما عند البعد ما عند حصره ونثبت وذا انتم
 لما كان اقتراض المعنى اليها في العلم عكس اعراف بنيديا على ان
 قولنا ما عند البعد معناه وما يقصير من خبره وهو بعينه ما في نفس
 الامر لان البعد لا يقتصر ولا يرقت ما هو كماله في نفس الامر وده اشبه
 مفهوم ما عند البعد بما قالون البعد ما عند حصره ونثبت وذا انتم
 في نفس الامر لما كان ادراك الكواكب فيكون الكواكب ماصلا ^{تسا}
 عند البعد في ما عند حصره البعد شيئا ما في نفس الامر وما هو كماله
 فلما يجوز ان يراد به اعراف ما في نفس الامر وحده فانه في قولنا لم
 يطعكم بما ذكرناه المراد كمالا في ما عند البعد خلاف ما في نفس الامر وكما
 كس الخلفه للبعث خلاف ما في نفس الامر ويراد بها الجواسر انما
 الكلام اليها في قطعها ان ما عند البعد هو المقرب منها والامر الكاثر
 كما صرح به الجواب في قول الامم ان ثبت الربيع البعد يكون متقدرا
 فيما عند البعد لانه كجود حصره ونثبت وان كان كما في خبره من
 تعريف الجواسر في خلاف ما عند البعد قد يبطئ في حوده كما نرى
 حيث قال انما قدمت خلاف ما عند البعد في قول ما عند البعد لانه
 بمقتضى حوده لم يمتد قول الامم ان ثبت الربيع البعد والظن من
 عبارة المفتحة ان المراد بما عند البعد ما لا يمتنع عنده كماله
 ما يمتنع عنده لانه قال اول مرة البعد امتنع ان يكون خليفة

[illegible]

التفكير

المكرات استعينة على التسلط على كل جاني رعد فخره وازداد رعد وحو
 لان رعدا لم يبق الا لنفسه ولذا كبر عن من قد تخلعت رعدا
 على الخلق بعينه وليس في شرافه ورجوعه لانهما لا قال ويدخل الى الك
 الاعلام حال اشبه انما اذيت رعدا واحدا منها الى خصوص كبر الوصف
 فيه ايم الفخار العايد الى مكرات خضرة قد ايل وكذا المعرف بالاسم
 المزمعة اذا كان المعهود مكره خضرة لانه بها ان خارج خضرة
 ما خضرة من كل رعد وحياته من حرة اذا حرة من ايل في رعدا
 انفسه وليس على ما رعد تنسك العبادة الغريب وكيف لفسر
 اشاع فيها وان كبر الى كبر الذات فيها على الاسم وان اشاع
 لوبد الى الذات على اسم المكان ليس بما ذكره وذلك في رعد
 رسم المعرفه واظهره افادة ما قصد به وانما اذيت رعدا
 ذكر الذات في معاشها لفسر على كبر الخلق بها لانه لا رعد في رعد
 والشكر بما في النعمان من عراض الذات والجل ليس في
 ظاهرها ان يدركه الكرم البر وجن فخره صورة
 لطلب السيفيد اللوم سببا فواضة صورة لطلب
 المنة لغة تارة المعهود كما ذكره انفسه كبر واحدا على
 ان كبر طلب وحاطبه بذات كبر اللوم وشهد بها لوسه
 معاشته وهو ما وقع لشرع جميع مستحقاته
 فخره عن هذا الطريق الاعلام بالجنة ولا يحار بها من رعد
 الحامية مع جميع اشخاصها الذمينة لاستلزامه اشباع

الاطلاق فيما انفرد الجارية بغير ان عليه ما يقتضيه ضرورة الاحكام
والمقصود بقرينة العلم لطيفه ابتداء ان اول مرة لا يخرج
عن المقطوع بانها لا تغير العايب الطاهر ان لم يفرغ العلم
الى موجب القابضة الاضطرار بانها لا تفرغ كغيرها فيقدم
الذكر حقيقة او يفند او يخرج بهذا القيد كما ذكره ايضا فلا بد
ان يخرج بهذا القيد عنه ايضا ولا يستدل اوجه الامانة بما فيه
ومنهم من يزعم ان قوله ابتداء يخرج عن خروج العلم بغيره
لا يقتضيه احضار المصلحة العقلية فمن اشاع هذا انكر
لكنه يقتضيه ابتداء الركبة فانه يجب له واحد من وجهي
يقضي احضار معناه يقتضيه وانما يجبها بما فلا يلزم
لغيره ابتداء الخرج منه العلم بغيره فليكن ذلك احضار
اعلم ان يكون بغيره اول العلم بغيره لا يقتضيه احضار معناه
بغيره بتوسط قرينة معتد بها والام احضار تعد الحكم وقاية
لا يراه احضار العلم وانما يقتضيه صفة العلم لا احضار العلم
الابتداء البرية فمن اشاع ابتداء او يفند قوله بغيره بغيره
لا يطلق على غيره اراد احضار شخص بغيره واحد ولا يطلق على
غيره كغيره فيكون فيقتضيه العلم بالعلم بغيره كما قلنا ابتداء
بشرائه انما لا يستلزم ان العلم بغيره بغيره العلم بغيره
مقتضى ان الاولين دون الثاني كما يجب ان يفند اذ خرج واحد القيد
الاولين احضار بغيره لكن الخارج بالاولين هو بغيره وبانها

الفهم الغائب

الغاية الغالب كما ذكره وليس من سمعنا يخضع لهذا دفع القيد الغير حقيقيا
فخرج القيدان فخلاصة الرضا يمكن ان يتحقق لان الجواب ان الخلق
شخص كان له من جهة الطبيعة والظواهر وبعينه الحقيقة وقد افترق عليه
ما لا يخرج الا من صورته فانما ان الحقيقة ومن يتحقق مقام العلم
الاكثر ان تابع كان له من صورته وقبولها بعقبات شرعية المباشرة
والاحرازات تابعة لغيرها من ان يتحقق فيوه الضابط والآخر
ما يتبع به الاخر عن جميع الاحرازات لكن المبدأ
ان يتأخر من القيد عما ذكره وان يخرج به ما لا يخرج بغيره كما نحن
نصده ولقد انبأنا التي بشير بها الى بعد تفسيره انما
بما ذكره من ان العلم من يقيد ما على ما في الشرح احد هما ان القول
من لفظ الانباء والملازم لتفسيره وانما انما فيرمي كادفع مع القيد
الاخر في المودر فينبغي ان الاجد من القيد احراز
عن سائر العاقل خليفة بانما سبب ظهوره الاصل ليزول احد
العدين حذفه من قهره قبل فلهما يتدان يكون على
غيره فليس ولذا التزم الادغام وان يكون على تيسر تحقيق
الهمة ويكون التزم الادغام مما انما للعلماء ثم بعد علم
قبل جعله على انما يفرق الوضع ابتداء وانما يفرق في العلية
التقديرية والاساس كما ان التزم احراز الغاية غنية لتقديره وذكر
لا ينفذ انما يخصه اسم العلم والحق به لعمق قدره وما
يدل على ان الكثرة انما هي بعد الاعتبار الى قولنا يكون من الكثرة

من الصفات الخ

الفهم الغائب

فذهب الكلام العلامة بآدم من ان الحكمي لم يرد التأكيد لبيان
المتكبر من كونها عرفت وانتهت حجة فانه يعيد تكرار الحكم وتوحيده يقتضيه
الحكم بان الجوانب التي في كلامه ليست على ظاهر ما وانه اراد ان لا يلحق
المذكورة وقد اتفق بقرب ذلك القصد وانما هنالك التردد في قول الشرح
وليس بشارة الى ان كلامه اراد بقوله كما يطعنك عليه ما هو خلاف ما ينظر
محرره حقيقة فيقطع ذلك التوجه ولو سلمنا انه اراد بهذا فمما لا يجوز
كلامه بشارة الى ما ذكره في نحو ما تكذب استاذنا بل من جهة التأكيد
غير المصطلح ولا بد من ان لا يفر من متغاض ومن توقيف ولان اللفظ في
التخصيص كان اول ما ليس فيه الا انما في شرط الجواب لانها انما في
لان الجواب في ذلك المعنى محقق في الجواب وقدره وقد في ذلك المعنى
هذا البحث الذي سبب التأكيد الاصل هو ولا يلزم من عدم التأكيد
ان الحكمي بشارة في سبب التأكيد الاصل هو ولا يلزم من عدم التأكيد
تأكيد الاصل هو ولا يلزم من عدم التأكيد في كثير من الابواب
بما ملته من العلم منها من سببها ولا يدع في هذا التوجه بانها
المنزلة وهو علم فانه اذا قال جاني زيد فله ان يحمده انه اراد
ان يقول جاني عمرو وقد يشتره وتلفظ زيد في جاني وهو
يتوهم ان بعضهم لم يكن الا الحكم لتقديرهم اى طلقت يقوم
اراد من عدم ذلك المعنى كانه من يقوم فالتأكيد في
لزم عدم التأكيد في لفظ يقوم وانما جعلت لفظ التأكيد
من البعض كما اوضح من التكرار بانها انهم في حكم شخص واحد

الشفاعه والهم

[illegible][illegible]

2

الى عطف بيان ان يستعمل هذه الدعوة برهان عطف البيان ومنها
 جديره الدعوة مستعمله لانه لم يثبت له على ان يتم كونهما معاً
 وذلك ان لو قدر انهما معاً لم يثبت انهما كلاً الجسمين ومن غيرهم
 واما لو اطلقا في الجسمين معاً فثبت انهما فيهما فثبت انهما في الجسمين
 اعتقدوا والعلم اكثر ولذلك قيل عاد الاول لانه في ذلك الشبهة
 البيان لعطف البيان ومنها الدعاء الهمام المستحسن انما يعلقه و
 عطفه من حيثية يتم فيه فذلك كصارت الدعوة تيمم امرها حقيقة
 لا شئ فيه وجوب من الوجه لا يتم اليه ان يكون كما هو في معتبره
 اي لا يجب ان يعلقه على الاطلاق واما انما يخصه بوجه ما فلا بد
 فيه بالقياس الى بعض ما يعلق عليه نقط التبع والحقائق ان قصد
 لعطف البيان ان الهمام مستحق واما تقدير ان قصد به وقع اجماع
 مقدر في اذ قصد المخرج فثبت انما خص به لا مطلقاً وان
 وجه فالصحة ان المصروف في عطف بيان لما في من اطلاق
 فيه فثبتا ركنه على هذه الجهة جدير به ان يثبت في صراط
 الدين العتيد عليهم ما من اطلاق المستحق وشبهه لعل ذلك انما
 الكرم التماس وان قصد خلا وقال فيه فثبتا ركنه على الكرم وا
 فاستدركه فثبتا خلاصته الى ان جدير خلاصته عطف بيان حسن
 من جدير به لا الوجهين احد انما يوجب تلك العطف لوجهه والى ان
 من شأن عطف البيان دون العدل والثبات ان الشئ يكون على
 فيذكر انما يتغير من معد خلاصته لتغيره او ايضا لا الكرم و

[illegible]

نیشنل

نشد بان ذلك المطلق نسبت لاحد من جهة فهو لا يفرق ضمن فرد
فان فيه تفصيلا للمفاد على الزمير من عطف مبتدأ به من حقيق
فان قلت لا يفرق تفصيلا للمفاد حيث يفرق عن فرد كذا واما
عطف صفة وقت لان المقطع جاء في جملتين يدل على مطلق الجواز
يقوم بقدره لثبوت اعادة العطف او لتفصيل المبتدأ بان قد صدر
احد المذكورين او لا ومنه لا يتوعد مترادفا وغير مترادف
بشر الى ان تفصيل المبتدأ غالبا بان يشتر ان لا تعدده واما اعتبار بعضه
من بعض كجب الوقوع في الزمير اما في التفسير او في الارتفاع
هو المعتبر في باب العطف دون ما عداه من الامتنان كجب القوة او
او احد والمعلق فان لم يرد فكل مررت زيد واما في الارتفاع
مرورا واحدا و فكل مررت زيد بشر في الارتفاع مرورا و
بمعنى كونهما زيد و هو و بعد به يوم اوسته اغاثر عن ذلك
لان من القسم الاول ان العطف في افعال وتفصيل المبتدأ به من حقيق
كثيرا العام للارتفاع فاما العطف مقامه واما لتفصيل المبتدأ به
كجب الوقوع في الزمير فانما تفصيل من تفصيل ما يفرق لاسم العطف
وليس في الكلام ما عداه من تفصيل المبتدأ به من حقيق الا ان
و هذا من حيث انه انما يقال ما جازي زيد كذا مررت مبتدأ به
منتق عنها الا ان هذا الاعتقاد غالبا صدر له بعد ذلك المثل
المر من زيد لا قبله لان قوله امر و الارتفاع كذا انما
المر من زيد فلا شبهة في ان هذا لا يعدل الارتفاع كذا من التفسير

112

الافراد ونظمت لهم حيثما عدم الحما لان الظاهر ان المستحق انما هو هذا الفرد
 بعد قوم الى اخطا بغير اشتراكها في انفسها بخلاف هذا لا صدر ركعتان واما
 ان يقول لمن يعتقد انها جارية كاشان يكون قصر افراد علم بغيره احد
 ربما يرد ذلك بان يترجم ان لا يكون الا لاشياء بعد كون فائدة كونها مع
 للمي ليس لانها في كونها فائدة ما اذا اعتقد كونها فائدة كقولنا انك
 واحد من الغفر والاشياء هناك فائدة علم وهو منقوص بقوله فائدة
 ان جاني زيد لا فائدة في الافراد فان اخطا بغير علم هذا لاشياء بغيره
 خلا فائدة فيرد فان قيل فقد جهل انبني على حال اخطا بغير تقدير حصول
 ولو قلنا انك علم فذلك انما هو كقوله هذا الغفر وهو كلام يبي
 لما يجب ان ينقص عدم العلم بقطعها ليس كتب لم فائدة ما بعد
 ذلك لما يوجب معرفة انك علم فذلك هو جاني زيد لم يعرفه وانما لاشياء
 عن غير زيد وقع غلط ومضاه ان تلفظ زيد وقع من غلط وهو
 لسان ولم يكن انت بعد والاضارعة ثم اذا ركعتي فذلك مبرور
 ثبتت الجارية وجعلت زيدا علم لمكوت عنه مبرور فاما كونه الى
 تابعه وقد وقع زيدا المبرور هو الكلام قال واما اذا انقض الا بالكون
 زيد لا بد من مبرور بعد عدم علم زيد بقطعها وذلك لان مبرور علم على
 الايجاب لم يلقه علم الى ما بعد بل قد علمه في الجارية من زيد ولو انك
 زيدا علم لمكوت عنه واذا ثبت بلا بعد انك كقولك ما جاني زيد
 مبرور واذا ثبت انك علم الا بالكون وبقي ما بعد مبرور على خلاف
 المبرور الجارية مبرور المبرور فذلك هو وقيل بقوله هذا العلم

من المتنوع قطع

عن المتبوع قطعاً قال بذلك ابن مالك حيث زعم ان بعد ان
 حكم بعده وديم من ذلك الاطلاق ان عدم جواز تقدير ههنا كما في
 ما جازي زيد كانه محروم وجوب الهبة له بلجب اليه حيث قال كونه
 انما للمروعة فديم زيد وكثير في الجواب عن محروم حيث قيس الاشياء
 او الحكم مقتضى الى او مقتضى تحقيق هذا اعتبارها ما تضمنه كلام ابن
 في الاشياء ليس كما ان جوف انما عن المتبوع الى التبع فيقتصر
 عدم جواز قطعاً لذلك جوف نظر الجرح عن المتبوع الى التبع فيقتصر
 قطعاً والمقصود من انما ان القسطه اسم المعطوف عليه فيقول
 المتبوع منه الى المعطوف كانه تحت يد ما جازي محروم كما كان في
 الاشياء المعطوف الموصوف منه الى انما فلا فرق عنه ما بين ههنا
 المتبوع كون المتبوع بمنزلة المحكوت عنه وانما هذا حسب الترتيب
 فيتميز كمال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المتبوع والفرق
 الى التبع في محله هو الحكم وان كان كذلك ويقال الحكم هو الجرح حيث
 ليس ترتيبه اعم من ان يكون انما او فيما هو متبوع الاول فديم في
 عنه الى التبع انما وبعبارة الاول في حكم المحكوت عنه وما ان يقول
 الجرح من المتبوع ثابت للتابع فلا وجود للفرق فيما قوله
 بل حسب امر خارج وذلك لان مدلول القسطه ثبت الحكم
 مطلقاً فان كان الاصل فيها المتبوع فيقتصر الجرح وعدم جواز الجرح والا
 اقتضت الابطاح وجواز الجرح عليها فيقول من وجوب الجرح
 ويقرب اليها الى الاصل بقا المعطوف والمعطوف عليه فيقول

ووجود الباطن إنما دلائله من قولنا كسبه فهو متعلق بمبدأ كسبه وهو المحمود من خواصه
ثالثاً وقيل البصيرة الحقيقية وجودها لا في ذاتها بل في وجودها وهو المحمود من خواصه
لأنه الحق المطلق الموجود له كما أن مخالفاته كما هي متباعدة عنه الواحد من غير وجوده
واستغناء الباطن عن المحمود حتى أن وجود المانع من انقضاءه لا وجوده فيكون هو كونه
في نفسه بمنزلة وجوده وجوداً كونه للباطن وهو موجود في ذاته وهو في غيره ليس
موجوداً في غيره إلا ذاتي وجوده وهو في غيره كونه كونه في ذاته كونه في غيره
وإنه لا ينفك عنه بعد ذلك بل هو كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره
عليه كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره
الموجود في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره
فوق الباطن كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره
عليه كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره
عليه كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره
الموجود في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره
فوق الباطن كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره
عليه كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره
عليه كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره كونه في ذاته كونه في غيره

مصر

[illegible]

تفہیم

[illegible][illegible]

منه ما اصابه من الجوع
الذي في ذلك من ما اصابه
من الجوع في ذلك من ما اصابه

[illegible]

مفتی محمد رفیع

[illegible]

تقدیر

[illegible]

في المهرج

[illegible]

20

فان وفران چيست بين و هما جميعا غير الكائنات من عالم الحق وراكب نفوس خبيرين و كذا
يتمسك اولاد زياره سلطان و هما من عالم اول مراديات جنات في صدور الذين انزلوا اهل
و انك يا شيخ كل كل احد و الكلام لا يسميه الا المظهر من روضة عالم البشر و والعراق ان كان خلق
الجني من ان الكلب والعراق ان جهنما كان الفرق بين جنسي اودم ان مثل عجيبة الكلب اودم
خلقته من زياره قال لكن يكون ف اودم كذا في بلاد المكنون بعبودية قد رتبته في اصل جوده
فالذات الا ان البشري من ارباب استمك ان في جنه خلقته بعبودية و انواره الا ان
الرحمة امر الله تعالى امره اولاد الله شيعه ان يقول لكن يكون و حاشا عترة ان الله خلقه تعالى
العليه صفاته و قوله و ما ريت و ريت و لكن الذي ريت و قوله و ما ريت و ان الله ان الله رتبته
فرام و ان ملكا يجرى فاهل البيت كعبه باشره في ملكه و قيا مبرك و سكن في ملكه باشره
فان العنصر سبب من جنات استانت لان و هو كذا في راقع النظر من ارتباط وجهه كذا في ملكه
فكذا في ملكه و كذا في ملكه فاهل البيت كعبه باشره في ملكه و قيا مبرك و سكن في ملكه باشره
فان العنصر سبب من جنات استانت لان و هو كذا في راقع النظر من ارتباط وجهه كذا في ملكه
فكذا في ملكه و كذا في ملكه فاهل البيت كعبه باشره في ملكه و قيا مبرك و سكن في ملكه باشره

تصویر نمونی

التي هي بعض في بعض، فقلنا العلم بالبدن لا يذوقه ويسلوا به يوم الآخر **فصل في معرفة الزمان** قالوا
العلم من جهة فهم العلم الصحيح وفهمه ان كانت الاكثالة من التقدم والمتأخر من التقدم ما هو الزمان
كما هو حرم عليهم او ان كان ذلك العلم على كل ما يلزم بالباطل وهو تقدم عقل الله على كل ما تقدم
ما يتبع تقدم وجه العلم ولا يوجب وجهه وحده تقدم الواحد على الثانيين وبالرغم ان كان كل وجه
تقدمه لا دام على المعلوم اذا اجتزأ الحواس وبالعكس اذا اجتزأ الآداب وبكسب الضم كسب العلوم
لذا من انما هو شرط لا ان لا تادع علمك لا ترجع التقدم متخرا ولا تلبس تقدمك
التي على أصلها ولا تملك التقدم الزمان لا تملكه يوم اجزاءه ولا الزمان الفضيلة في
المراد في العلم بالحدود وفي العلم بالحق والتقدم في العلم بالبر **فصل في معرفة الزمان** قالوا
تدور من التقدم والمتأخره اجزاء الزمان من جهة ان كان من لها الزمان ان لها زمانا
زمانا وبذلك لا ما ياتيه لا فاجيب عليه بان غير الزمان لا يتجوز الى الزمان لا تدور منها اجزاء
الزمان فهي نفس امارتها مستغفلة ومتأخرة ما يتبع الآخر وقد يستعمل هذا بان اجزاء الزمان في العلة
تستعمل كغيره فكيف يكون بعضها لذة متقدمة وبعضها لذة متأخرة وجميعها حقيقة
الزمان الفاعل المستبعد ومقتضى لذة وكل حقيقة حقيقة الفاعل العبد والنقص يكون اجزاء
تقدمته ومن قولهم وانها ما فاضلا لا اجزاء من التقدم والمتأخر من متروكاته نهد الحقيقة
فصل في معرفة الزمان قيل ان المتأخره افعالها على كل ما يكون متأخر من التقدم والمتأخر من المتأخرات
وهي عينه في كسب الحكماء بان انما في التقدم والمتأخر انما متروكاته العقل في افعالها في الزمان
بأنها تدور اجزاء الزمان والذهن ولا يظهره العقل وما بين المتأخرين حكم ما ياتيه في الخلق **فصل في**
معرفة الزمان ان التقدم والمتأخره اجزاء الزمان لا يتأخران من متروكاته الوجه على كل ما يتأخره في العلم
كل ما يكون متأخر من متروكاته ما ياتيه كسب وجهه العاقل الزمان هو القابل للتقدم والمتأخر
عنه ولا يظهره عقله الضعيف ولا الوجه ولا الذهن على كل ما يتأخره من متروكاته ان المتأخر

[illegible]

ماہنامہ

[illegible]

ماہنامہ

الوعدة بالانجيز غير موقوتة لانه متى من مكسبت است اولا انتم لان الوعدة عند انقضاءها لا تلتزم بها الا ان انجيزت في وقت انقضاء
الوقت وذاك لانكم انكم انتم في وقت انقضاءها لا تلتزم بها الا ان انجيزت في وقت انقضاءها لا تلتزم بها الا ان انجيزت في وقت انقضاء
ان خلفت فكذلك وانما لم يفسد له ان يكتفي بغير انجيزه لانه متى من مكسبت است اولا انتم لان الوعدة عند انقضاءها لا تلتزم بها الا ان انجيزت في وقت انقضاء
الوقت وذاك لانكم انكم انتم في وقت انقضاءها لا تلتزم بها الا ان انجيزت في وقت انقضاءها لا تلتزم بها الا ان انجيزت في وقت انقضاء
ان خلفت فكذلك وانما لم يفسد له ان يكتفي بغير انجيزه لانه متى من مكسبت است اولا انتم لان الوعدة عند انقضاءها لا تلتزم بها الا ان انجيزت في وقت انقضاء
الوقت وذاك لانكم انكم انتم في وقت انقضاءها لا تلتزم بها الا ان انجيزت في وقت انقضاءها لا تلتزم بها الا ان انجيزت في وقت انقضاء

ایک نئی نئی

[illegible]

تیسرا حصہ

[illegible]

سید الکمل و زانیرا الکریم
و لا یغنی نقیب و هم الکریم
بایں سیدین

فربما كان العودة للميراث والعقود التي وليها كما لعقد الفاعل كما لا يخفى على المتأمل **بالحكمة فيه**
 ان ما وجب له من كل ما في عذله لا ياتي على وجه موجب ففعل مثل سبقت كما كانت يجب بطل
 فعقد سبقت فعقد الله على ما فيه انما يجوز والعقد المتحد به لا يهدر الا عن فاعل متحد
 والفاعل ثابت لا يهدر بغيره الا على ما ثبت فلا بد منه ولو ادس من يهدر من غير ان يتحقق
 والتغير ما في الحركة وسبقتها والورع فلا بد له ان يفسد ما قبله فخره في التام من غير ان يولد وانما فعله
 انما يفسد من غير انما كان له الله وقد بينا في بعض كتبنا ان للموجب ذوات اهلها والوجه المثل
 لا يتعلق بغيره من العوقل والنفس والقابض والارادة والاكابر من ثباتها للوجود المبسط الذي
 ليس شئ ولا يتعلل على غيرهم الكليات الطبيعية ولا خصوصية على غيرهم من الكليات
 المدركة للطبع الغيرة والمنبهة على كل شيء يعرف العارون واسمها النفس العاجية وهو
 العارون والاعن العقل الدال وهو اصل العلم ويحرم وزنه ان لا يجمع التسوية والاعن
 هو كل جسم وليس هو الوجه الانشائي الاتباعي الذي هو كمال المصونات العقلية وله في نفسه
 خاصية تميزه عن الالهيين ولا بد له من المراتب تحت الالهية فكلما كان العقل اجزا من العقل
 التي هو ذات الوجه المبسط والوجود المعبد اثره ومراعاة لا تفرق بين الذات والذات في ذاته
 الوجود ذات فاعله وهي ليست بجزء لا بالعرض ولذا يقال لها انما هي ذات الاعن وذلك ان العقل
 ما يتنزه عليه في الخارج هو عرض هو واقع في مرتبة الالهيين على المعاني عليه والوجه ان العقل انما يتحقق
 الكائنات التي الوجه المبسط وليس الوجه المبسط المميز قطع المنظر عن وجوده كما كانت
 الالهية الاثر العاجية ولا يصير وزنه المراتب كماله وجه الالهية انما هي الالهية العلم الاول في الكمال
 هو الواقع بالذات ان الالهية ما ناهضه بالعرض كماله الذات الالهية واقعا على هذا الطلب في الكمال
 كسيرة وذكرنا في هذا الصلابة ما ناهضه كماله الميزة كماله في ذاته مخففة لا الالهية لم يكن
 على غير صفاته اياه على نفسه فاعله من غير ان يفسد الذات على ذات الالهية قطع المنظر على وجوده في ذاته

[illegible]

المختار في التلخيص

الكسرة في العكر

محمدا و محمد بن محمد

حکومت

حکایت

حکومت

بنو ہاشم

[illegible]

۱۰۰

البراقع والبراقع

محمّد بن عبد الله

سید محمد علی

سورة الاحزاب

الحمد لله

مغذات

بدونها اى صاحب معناه الذى هو المحسوس واما الذى هو المحسوس فلهذا الفقد كذا المثل وان زعموا ان الفاعل
فذلك المثل بالاشارة تعالى العز والمواد وبغيرها ويوجب ذلك ما بينا وما اذا سار به الى
اخر القول واستلخاضنا من ذلك المحسوس لمست قولنا في هذا المثل الفاعل لا كذا المثل بل كذا المثل
الفاعل بل يبين بنفسه الشئ والفاعل العدم **في المحسوس** ان المحسوس يجب الاشراق على ما بينه وبين
الاشارة والاضاعفة والمواد فيه متباينة مع الاستقلال والمواد ان الفاضل عن المحسوس هو
منه مغاير في نفسه المحسوس في كل العرض الا ان يكون الاستدلال بها واما المواد والمواد متباينة
ان الفاضل عنه ذاته لم يربط بغيره لانه معنى المحسوس والواقع هو ذاته هو ذاته داخل تحت نفس
يكون لها المحسوس لم يكن محسوسا من مواد بل بخلافه الفاضل والمواد لا يخرج بل ان هذا الوقت
فمثل نفس الشئ الحقيقة نحو وجوده كذا المثل والاشارة والوجود وان كان غير المحسوس كذا المثل
لكنه عينه نفس الامر والموجود به المحسوس بها اى بنفسه ولا كذا الفاضل والمواد بل ان هذا الوقت
كان فاضلا في نفسه هو المحسوس ولا ينفذ من هذا المثل بل كذا الفاضل كذا المثل كذا المثل ففاضل
واحد والمواد المحسوس والعز **في الاستدلال** ان في وجوده وقت وان الشئ الاستدلال في
فيه ثم ما بين **الاول** انه فاضل واما هو فاضل ان في نفسه **الثاني** ان في نفسه **الثالث** ان في نفسه
الوجود فوق انما هو لغيره شئ في محال اى فاضل او لغيره او اى ذاته واما هو فاضل
فما غير غير والفاعل ان غير او فاضل ان عظيم الزيادة غير محال في الخبره هو اولى كذا المثل
له بغير الزيادة ولو كان له في نفسه فاضل عليه غير غير من اى ذاته او وقت او غيره او كذا
يكون اولا في نفسه ولو كان له في ذاته غير محال ان اوقته فاضل وان واحد احتضاها وحسب
فيكونه يكون فاضل غير غير يكون اولا كذا المثل في الخبره كذا المثل في الخبره كذا المثل
لها في خبره غير الاشارة الى كل خبره غير غير من خبره واما كذا المثل في الخبره كذا المثل في الخبره
ولا يخلط طبعا الى اى خبره كذا المثل واما كذا المثل في الخبره كذا المثل في الخبره كذا المثل في الخبره

[illegible]

1855

10

三

1

1

[illegible]

علاج الكساح

[illegible]

الى قولها وما بين ما بين امر القبيصة وجها انما كانت **الاشارة الى قول** في انساب القزوة العذراء ان
 ان كانت اذنة رومانية صخرة البرية الكعبيون المراد وقدرتها كجوز القزوة العذرية بل ان محقرة
 صورة القبيصة من قزوة وكذا ما في اربع مرات من النعم وكل اركان بل في مرتبة من القبيصة التي
 المن كجوز القزوة من المقدرة كجوز القزوة والظاهر وكذا ما في بعض النسخ على سبيلها والوجه كجوز
 عن الكل من اسناد الى القزوة والعقبات التي خلفتها عن القزوة والوجه على سبيلها عن القزوة
 هذا من قول القزوة والعقبات التي خلفتها عن القزوة والوجه على سبيلها عن القزوة
 الا ان يكون في القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 على اعداء كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 انه ذكر في النسخ كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 يمكن ان يحكم بان لا يجوز ان يكون في القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 اسهل ان يكون في القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 ومعلوم ان في القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 يعرف ان يكون في القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 في القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 او كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 ان في كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة
 القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة كجوز القزوة

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

مفتی محمد

[illegible]

المجلد

17 v

[illegible]

الاصحاح

[illegible]

[illegible]

نور

جلي عليه عز وجل والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 الفقه كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 فلهذا الفقه كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 التي جازت وليس الشك فيها كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 القوي جامع لما لا يحصى من البرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 من حيث القوة واستمع فائدة وكذا زادوا التامر باستمداد القوة وتفضيل **البرهان كاشف** على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 علم كون الجليين في الرحم والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 ما جليين ثابت بالبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 والناجح الصريح جازم من صراحة درجته النفس الجلية الى احوال البليغ العبرير تغير الفقه
 مدرك كالكسبية والفكر والارادة فان كان فيها استعداد الاثقال لا لضعف الفقهية والضعف
 فليفت ليحتمل صدق الاربعين وهو احوال البليغ الصفي والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 فليفت علمه في الرحم والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 اول باقية واذا نزلت البليغ العبرير الى الفقه كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 الفقهية فبما لم يلحق من الوهم كبر من افراد الالف واحد **البرهان كاشف** على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 فبحراني شاع في بحر الفقه كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 لا يصدق القاني فليفت كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 كبره منها هذه الفقهية البرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 والكسب فليفت هذا البرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 بل هو من شاع في بحر الفقه كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى
 الذي نزل من الفقه كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى والبرهان كاشف على كل دار من دار الحق سبحانه وتعالى

۹۰۰

391

العزلة الى غير الغيرة الماخيرة والانية كغيره اختلاف العواصم بل اختلاف الطرائق لذات امدك كما قال عليه
قد تم فيهم لم يمس خلق جديد وقد تم في الابرار المتقون وفي القرآن لا تركت فيهم قد عذبت علي الاثام
وعظمت جوارهم ومثل قولها ايمانها لانك امة كرام الى ربك كذا في حقها وقد راجع الى المكة لا في غير منزلة
وقد قيل في المزمور **سبحوا الله** لانهم اخلصواكم من ايديهم فلهذا في ذلك الكتاب بطلان العلوم الربانية في
في هذا الزمان الموضع من الملوك فقط افركت فيكم هذا كما يتبين عليكم في كل امة في كل سنة في كل يوم
وحيثما كنتم في كل يوم عليكم حسب خلقكم في كل يوم في كل امة في كل سنة في كل يوم في كل سنة
فلهذا قيل انكم سبوا وتغلبوا في هذا العطاء المستقيم ولا تمس على الاثام في هذا العطاء في غير الموضع
وتبرر قد تولدتم وان هذا العطاء مستقيم فاني جوده واستبوا الى السيد في كل يوم في كل سنة في كل سنة في كل سنة
وقد رتب هذا الكتاب الذي في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
والسما والمملكة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
الكتاب في هذا العطاء المستقيم في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
وقد رتب هذا الكتاب الذي في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
والزم طريقتهم وانه بعد جرمه في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
فلهذا العشرة والربا وتجميعه في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
ما عوفا عن الحق في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
وقد عرفت في هذا الكتاب في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
والبيان في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
عنه في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
يا في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
البيان في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

في الدين

[illegible]

المختار في القواعد

گواہی

[illegible][illegible][illegible]

•

[illegible]

ملازم

[illegible]

ساجد لم يدخل النار بل منقول من جامع الاخبار لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة اشخاص في
 ذاهه وحده والراكب في الصلاة وحده والراكب في بيت وحده عن ابي الحسن الاول
 ثلثة يجلبون البصر النظر الى الخضرة والنظر الى الوجه الحسن والنظر الى الماء الجاري من
 كما يحصل قبل الحق بن الحسن بن علي ٢٢ انك من ابن الناس لا تأكل مع انك
 صهيبة قال اخاف ان تسبق بدعي الى ما سبقك عنها اليه فاكون قد مضيت
 عنده ٢ ما اشكى احد من المؤمنين شيئا قط فقال باخلاص ونزلة من القرآن
 ما هو سقاءه ووجهه لرومان وصح على العلماء الاستقاء الله منسوب الى النبي
 عجب الطلابة لينا والكوف بطلي عجب القصب القصب القصب وروى معوية
 عمار بن ابو عبد الله ٢ من سقى الماء في موضع يوجد فيه الماء كان كمن اغرق فيه
 ومن سقى الماء في موضع لا يوجد فيه الماء كان كمن اغرق انسانا ومن احيا نفسا
 احيا الناس جميعا قال النبي ٢ من شرب الماء وذكر فيه الحسين ٢ اوله فانك شرب
 له ما نزلت في حسنة وعفا عنه ما نزل في ردة صدق رسول الله قال النبي
 من شرب بعد صلاة العصر لم يمتسك الله عليه الرزق وحيي الله
 بكل منعه على حبه نوفي يوم القيمة وكسب الله نوزل جبال الدنيا احيا
 ولا يخرج من الدنيا حتى يرى مكانه في الجنة صدق ٢ قال ابو الحسن ٢
 اكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده فيه سواء صدق الحسين بن محمد بن
 احمد القتيبي عن يعقوب بن يزيد عن عبد الله بن جبر عن اسحق بن
 قال قلت لابي عبد الله ٢ الصبي يلعب بالحوز والبص ويقامر فقال
 لا تأكل منه فان حرام نزل من كليني قال ابو الحسن ٢ لعن الحاد في سبع
 خصال فعلوها لبسك كلبك وللبسك كلبك ومكوك طرورها ويجلبن

نظف

نظف من وبس حركوها ويكرهونها فهو نجسها سرق ثوبه يمسح
 اكلوها ومنازل رسول سرقها حرقوها عن امام محمد الباقر عليه السلام وعلى
 واقره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن بالله واليوم الآخر من سرق ثوبا من ثيابي
 امير المؤمنين عليه السلام من اكل الف درهم من لحم الخنزير وخبره من ان يدخل شعر
 شاربه في فمه صدق وصي رسول الله ثواب زيارته قفرا لم يمت
 بن جعفر عليها السلام ثمة من سعد بن سعد بن الحسن الوضاع عليه السلام قال
 سالت عن فاطمة بنت موسى بن جعفر عليها السلام قال من زارها فليحسب
 قال النبي صلى الله عليه وسلم له وسلم من لعب بالشطرنج والناظر الى كمال كحل
 تحرق في خرابا اخر الناظر اليه كالتاظر الى فرج الشكر والذوب جلد في
 اربعين الف دينار وثمان بالدين وثمان بالبطن ولحد بالفرج واحد
 ولحد بجمع جوارح المدن اما التي بالان فالشرك ما لله وشهادة
 وتعلم الشوق وتعلم وفقد الحسنة ولما التي بالدين فضل النفس في حق والفرقة
 واما التي بالفرج البطن فاكل الابا وكل الى البيت ظلم واما التي بالفرج فالزنا
 اللواط واما التي بالرجل فالزنا من الرضا واما التي بجمع جوارح حقن
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الاربعه انما نزلت فيهم بالانكسار واكل النفاق
 بالانكسار والاعتساف بما جاءه والنوم على البيا وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اربع يدخلون النار ويعرصاب اولئك الصلوة ولو
 والناظر الى الكون ولو يجتهد والناظر الى شارب الخمر ولو يجتهد والناظر الى
 اقر الدين ولو يلطم قال النبي صلى الله عليه وسلم الا فسادا والفساد شدة الفزع
 الاول بالوجه الثاني بالعضة الثالث بالصل والتب الرابع

ور

بالمال ولولا القامس بالحق السام بالملك قال من من قال قل لمن افعى بالوجه الحسن
 نفع وجوههم القادوم فيها كالحون وقل لمن افعى بالعضة اليوم تخم على افعى
 وتكون ابيهم ونسبهم بكم لا تكسروا قل لمن افعى بالاكل والنظر الى الفاع
 في القصور والنسب بغير يومك ولا نيتك تكون وقل لمن افعى بالمال والولد يوم
 لا ينع مال لا يكون الا من لى الله فليست سلم وقل لمن افعى بالقوة عليه ملاك فلي
 سدا ولا يعلو الله ماله وروى عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام
 الله اكله القوامس فانه الطير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس في الرمان ما من رمانة
 وفيه لحمة من رمان الجنة من اكلها نزلت عليه واهبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم
 الخلا في يوم القيمة قال العبد هل شكرت فلا تايقول يا رب عجلت تلك الكعبة فكلت
 فيقول الله فكل لا يتركها اذ لو يترك من لجأت ذلك على به صدقة الى خمسة
 اوجه الواحد بعشر ثواب والواحد سبعين ثواب والواحد مسمما ثواب في
 سبعين الف ثواب والواحد مائة الف ثواب اما الواحد بالسن الذي يصعد قال
 صحيح والتجدين واما الواحد التي سبعين حسنة يصعد على ذواتهم واما
 الواحد سبعين ثواب يصعد على اهل بيت والواحد سبعين حسنة يصعد
 على العلماء والواحد مائة الف حسنة يصعد على الميت بلا مال اربع وسائل مقبول
 الشيخ ابي الهيثم ابو الطيب بن الفخار سمع النبي صلى الله عليه وسلم في من امة المذبح عن النبي
 قدس الله روحه انه قال السعد الاصل المختار من كل شيء ما في رفته من الحسنة
 الشريفة وفيها الى رفته الشريفة مما الرجة ويصير بها من الحجج الثانية الف
 شخص اخر في رفته اخبرهم عليه وقبلا واحدة تصعد الى الله
 ان المنة الثانية اذا كان زوجها امة لها حتى عليه الواحدة امة اذا

ووجه

وزوجها راض عنها بضعها بحرقته من كتاب زهرة الربا من الله تعالى من شرف
 الحياء لها سبعون الف باب على باب منها ملاك ونزل ولما دم الفاك
 يستغفر من من يغسل يوم الجمعة وقال النبي ٢ من اغسل يوم الجمعة
 الله تكم بكل قطرة حواء وتبكي شعرة على حبه ثواب حتى ولا كسرة ثوب
 جمعة اخرى ولو مات بين الجمعتين مات شهيدا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالحناء امن الله تعالى في فصال من الحناء ام بالبر والاكل الى طيبته وقال
 المؤمنين لا ينفق الرجل القود يوم الاربعاء فانتهت ستمها والقود في سائر
 الايام وروى انما في يوم الجمعة نزلت البس عن الرضا قال من تغسل في
 الجمعة فاصابه الرجس فلا يوقن الا نفسه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اطح بالرجس
 ولختص بالحناء وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل عين باليوم القيمة الا لكرا عين
 من خضبة الله وعين غشت عن محارم الله وعين بانف ساهت في سبيل
 قال ٢ من كل على ذنوب حتى يسيل دمه على الميت حرم الله وبيات
 النار قال ٢ لا تطروا المكنة صلواتهم وصومهم وكثرة الحج والمعروف
 بالليل انظر الى الصدق الحديث واما الامانة فصل في عقوبة النظر الى
 بجمع قدام من الملع في بيت جاره فقليل عودته رجل وشغل حلة او شيئا
 من حبه ما كان حقيقا على الشان يدخل النار مع النافقين الذين كانوا
 يجتنبون عودتهم المسلمين من الدنا ولا يخرج من الدنيا حتى يقضى الله
 يبدى عودته للناس من في الكعبة فضل في عتبة قد فاسد قال
 من قد فاسد بالناظر من حصة كخرج الجنة ومن حله
 له لكل شعرة على يد في اللطيفة قال ٢ ولا تخذوا النساء كنز فانها

اليد

الشافعي انه يرى في فقه الجارية ان لا يكون مختاراً او ان يختار الشافعي
 يلزم ان لا يوصف بالعتق حين ولا ينج منه اذا لا يكتفي بالاختيار عندكم وان
 جازت منه المراجعة وهو يحقق والبرهان انما يختار انما يختار انما يختار
 الاختيار وروايتنا بحسب الفقه او لا يجب ان يكون اختياراً اذا لم يفتقر
 الا ما يرجع بالاختيار وقد يمتنع من الاول بان لا يرد وروايتنا لا تفرق
 من انما يختار ان يفتقر او لا يفتقر من انما يختار من انما يختار
 الاختيار كما في غير هذا عندكم ولا الاستقلال بفقه الفقيه في عقلا والبرهان
 انه اذا كان ما يجب الفقه عند من انما يفتقر استقلال الفقه وروايتنا
 في الكلام وعلى الجبائية لو حسن الفصل او فقه بغية الطلب
 يكون تعلق الطلب لنفسه لتوقفه على امر فانك وبغية الطلب
 الفصل او فقه لذاته او بصفة له يفتقر اليها اختياراً في الحكم لان
 الحكم بالمرجع على خلاف في المصالح فيلزم الاخر فلا اختيار
 من السمع وما كانا معاً بين حتى نبعت رسولاً لا استلما
 منه جميع خلافة الامة المذكورة لا تفتقر بها بغيره لانه اذا كان بوجه
 اختياراً ان يفتقر الى الاول طراز الاختلاف ولما في طراز الاختلاف وانما يفتقر
 لا تفتقر لا يكون معنى والبرهان لان الاختيار وانما يفتقر لا يكون له اختياراً
 فاصحح ما يفتقر منهم ولا يفتقر من وهو من الفقه انما يفتقر من
 احد ما ان كان من الفقه فجهل لا يفتقر الطراز عند الفقه فيكون تعلق
 الطراز لانه والاختيار بطراز اما المماثلة فتفتقر تفتقر على امر زائد وانما
 لا يفتقر بالاختيار لا يفتقر على امر زائد وانما يفتقر الاختيار على امر زائد وانما يفتقر

6.

فيمر الخ

[illegible]

في عدد ذلك الكلام فانه لم يخلط في جمده ولا في اخره والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
الظاهر فانه اذا لم يخلط في جمده لم يخلط في اخره والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
من قوله ومن كان لا يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
وان كان لا يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
لذلك انما يخلط في جمده في قوله فانه لم يخلط في اخره والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
ان سمعنا في الاصل من قوله فانه لم يخلط في اخره والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
من قوله ومن كان لا يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
الفرقة الواضحة بينه وبين قوله والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والفرقة الواضحة بينه وبين قوله
كقوله فانه لم يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
فرد في جمده من قوله فانه لم يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
لفظه فانه لم يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
لانه انما يخلط في جمده من قوله فانه لم يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
صدره لانه لم يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
ايقار من قوله فانه لم يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
فان في قوله فانه لم يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
وما هو من قوله فانه لم يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
بمنزلة البربر وانما يخلط في جمده من قوله فانه لم يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في
من جمده من قوله فانه لم يخلط في اخره لم يخلط في جمده والفرقة الواضحة بينه وبين قوله والوجه بالبيان في

ولا يفتقر

[illegible][illegible][illegible]

افز

الواردة على النجاسة بملامحها الكثرة ونحوه سواء تعدت العرف واحدا ام لا شرط عدم الغلبة
لغيره من بعض وانما العالم باكثره ما جعله الله تعالى فيهم ليعلموا طريق نظير الماء لغيره
اذا صار كماله الى كماله ما كان في غير سبب لم يطلعه الله لا يظهر ان اياه لا يختلط
بما زاد في الكرم المطلق ثم ينظر في سببه اطلاق اسم الماء في كل استقراء كمال وان
لم يسلبه اطلاق اسم الماء وغيره اذ اوصافه اذ تارة واطمأن وارتجفت كغيره من الماء
كحال ونسب هذا القول الى خارج المقدر في الثاني ما ذهب اليه العلامة في القول بعدم
عن الشئ من ان يظهر على قاعة الكرم سواء تغير اوصافه اذ ادماء واما في سبب اطلاق
الاسم ام لا الا انه اذا خرج المطلق من الاطلاق فيجب ان يكون كونه مظهر للنجاسة
ما كان من العلامة في التذكير من النهاية من ان انما يظهر بمنازلة الكرم شرط الاطلاق
غير اذ اوصافه اذ لا يخرج للكرم من القول في احوالها صفة انما لا يظهر انما لا تارة
نجاسة المضاف اذ المستخرج من المطلق الكثر غير الجارى اليه وكذا في غيره وكان
الطلاق الاسم باقيا ولم يتغير اذ اوصافه التفتة بذلك فيجب المنع في الواقع من
اجماعهم على الظن متفق عليه ولما كان حاله ما اذا خرج احد القديس من موقعه في
الحقيقة المستفاد من الاخبار وفيما في الاخبار التي ليس منها مقام تحقيقها
ما كثر في الدنيا من النجاسة طويلا المستخرج عندها والغلبة جمانية لا تارة في الاطلاق
هو الاحتياط عن المنع من الشفاء. الاطلاق او تغير اذ اوصافه بالمتنجس فانظر
لاصل الحكم متى كان حسنة الله والعالم ما علم الله ينبغي ان يعلم ان موضع الشفاء
والانفعال اذ اذ اذ المضاف في النجاسة المطلق الكثرة في سبب الاطلاق فلا يفسد
الغرض وجب الحكم بعدم الظهارة في زمان ان موضع المضاف في النجاسة في النجاسة
فيما يستلزم ان المضاف لا يظهر من المطلق لم يفسد في النجاسة في النجاسة في النجاسة

250

طوارته الثاني الجاري من المطلق لا ينسب إلا بتقديره من ادعاء خلاف
 راجحة بالتي استحققت هذا المطلب يتوقف على ما امره لاقتضائه من المزاوي
 الى المزاوي الفعالة فيه مختلف والذي يغلبه التسعة ان لا خلاف بينهم اعتبار
 التسعة الجاري وكون المأمن غير البرار الذي يستحقه غيرا واما الجريان على وجه
 فانظر ان لم يطرأ احد من اصحابنا واما اعتبار الكثرة فهو مشروط بعدم كونه الظاهر
 اشتراط دوام التسعة فلم يذكره الا بشيئة الدروس واطلق التسعة اكثر الاحكام في الترتيب
 غير ان التسعة بقوة وبمقتضى اعتبار التسعة على التسعة ولقد عدم كون التسعة طام من التسعة
 الظاهر منه وهو المخرج بقوة اذا عرفت ذلك ان الجاري الذي ينفصل من سائر التسعة
 في الاحكام من حيث ينعين الارض بقوة سواء اجرى على وجه الارض ام لا وهو المقدار مما
 وقع القام على طامه واما الكثرة فينبغي ان ترجح اليه فومنه بانه واحد في عموم التسعة
 وانه مادة وهو مناط عدم الانفعال في المقبر لا في وشول العمدة الانية عليه في التسعة
 فينبغي ان لا يعدم الفراض الى منتهى مع انه يمكن ان يقال بعدم كون التسعة من انذار
 التسعة مع تأخير فيه وكذا في عدم خروجه عن العمومات وكيف كان فلا حرج ان يعاين
 معاملة الرائد ولغاية في تحقيقه ان شاء الله واما الكثرة في دوام التسعة فمقتضى ان التسعة
 المتخلف ان لا ينفصل الجاري في مجرى وطاقات التجار سواء كان كرامة او قدوة القام
 عليه الاول بل عليه الاجماع والغلبة هو المشهور بالتسعة العظيمة التي لا يبعد معها وجوب
 القعدة وكيف كان فلا تور من القول بعدم اعتبار الكثرة في عدم الفعالة
 الجاري مما فات التماسه وانه قول القلاء ضعيف جدا الثاني اذا تغيرت اوضاع
 الماء الجاري على مطلق سواء كان جاريا او راكدا قليلا او كثيرا او غير من الطغوى
 والركبة ينسب بالاجماع المحقق والمكفي فيها ركبتين من الاجزاء والاضا بالركبة

وذهب العلامة رحمه الله إلى القائلين بقول الله المنة صور الاطلاق ان يكون الخبر مسلوباً لفظاً
 وموافقاً للماء فيها وبقي الاطلاق ولم يمتنع الماء الخبر فاعلم وجه القول الأول
 من عدم النسخ ولكن لا يحيط رعاية القول الأول بالصحة فمن هذا الماء الثاني
 ان يكون الخبر من جنس الماء والصفات ولكن كما في الماء صفة تقع من غير التغير
 كما لو تغير حجم طاهر أو غرق فيه وقيل الذي خرج من كثير من المتأخرين هو وجوب صفته
 في الماء من ذلك الوصف وكذلك الامر مع القول بالاعتناء بالمرحلة لانه مقتضى
 والخبر في المنة هو اعتبار التغير وقرضه في الماء من ذلك الوصف الموافق قال
 كان بحيث يغيره المنة في هذا الفرض يجب العلم بالخبر والآفاقاً طاهر المنة
 لو كانت الخبر مسلوباً للصفات وسواء في الماء فيها ولكنه كما كانت غالبة جداً بحيث
 يستلزم فيها الماء وقد جزم أصحاب النسخ مسلوباً من غير وجه انما يحيط اليه التالفة
 لو كانت الخبر مسلوباً للصفات ولم يتحقق استلزام الماء فيها ولكنه ليس مقبولاً
 من حيث العلم ان الماء لا يغيره كمال من اصابه لبقاء الخبر واستلزامه الطهارة التي
 انظر هو الاول ولا انصاف في الامر غالباً من هذا الفرض فكل هذا وادار العلم
 طاهر وينبغي مراعاة الماهية لو كان الماء متغيراً أو ثباته انما هو صفة طاهر
 الطاهر او بالتحقق فالحق طاهر لكنه شرطه طهارة لبقاء الاطلاق فان كان
 بادياً فهو مطهر والآفاق طاهر غير مطهر وكذلك الحال لوطن من ماء من البحر وكذلك
 في هذا التغير من طاقات النسخ او من مجادرتة لذلك ولو ثبته انما بالخبر
 او المتحقق فان كان الاطلاق باقياً فذلك لذلك والآفاق النسخ لان التغير من
 النسخ من غير تغير عدم بقاء الاطلاق كما عرفت السادس لو تغير الماء لفظاً
 وثبته بقاء الاطلاق مع ذلك لثبته كون طاهر او انما المطهر في غير ما كان ولا

في الحكم المذكور اصلا في ج ا ك ا ل في تقييد اوصاف الماء الطيار من قوله لا ينفك ولا يخالط
والتي هي بالتعريف كالماء الذي يحركه اوطعه او يوسم به يتغير المذهب المعروف به الاصحاب في العلم
الاتفاق من عند الشيخ عليه وآله الشيخ يقول بالتحقيق كما يظهر من كلامه المتقدم ذكره
في تعريف المضاف والحق هو القول المشهور لكن له حواط ذكره الشيخ وقد ظهر من هذا ان
الحق في مثله تعريف المضاف مع المذهب من جهة الماء كذا المتن في تعريف المضاف في النص
استمدك فيه ونقدرا احواله وانه وكان الماء كذا او ماء كذا يوجب في العلم تعديلا له
المتنزه والحق كذا وهو خطأ كما علم ان ما ذكرناه من عدم تحييل المار وانه
بالتعريف الموضع المتأخر في الحق الاسم بعد المتن واما اذا قيل الاسم كذا
هو الثابت ووجب العلم ان في الطهارة التي هي قول القول المشهور من التماس
جنازة مثله تعريف المضاف مع المذهب فنقد المار وانه عليه كما في التماس
كان مضافا وجوبا معا ويرى اطلاق الاسم بهذا المتن في المار مطلقا في العلم
الثنائي التعريف الموصو للنجس هو الذي يكون بملافة النجس فلا يوصف بالنجاسة كما
اذا التي جقيقة في غير تغير تقييد رايه الماء الجوار وما لا ينجس من غير خلاف فقلنا
في الحكم اصلا التثنية التعريف النجس هو الذي يكون في احواله احواله التثنية المذكورة
تغير كذا في اوصاف افر كطارة والبرودة ونحوها لا ينجس بل خلافه فقلنا ان كان
ذلك لا يوجب التراجع بل المقيدة النجس هو التعريف احواله اوصاف التثنية المتقدمة
فلو كان الماء على صفاته الصلبة وكان التماس موصو للنجس مثلا ووقع الا
ولم يحصل تغير في احواله اوصاف الماء كانت التماس لو كانت الصفات موصو له
التغير فيه الماء لم ينجس الماء ام التغير التغير كذا في نجس الماء كوجود التغير
في نقد فرض الصفات فيه بل في العلم الاصحاب المشهور بينهم هو ان قال وقد يجب

يعني الاعاظم كونه اليه كذا كذا انتهى بالحق ان كانت بقية وقية تامة فلهذا من هذا الشكل الى
الاشارة الوجوه البصري وان لفظ الامر يكون موضوعا لما يشهد هذا المقدم لا لا
فليس هناك امر متيقن حتى يتبين فاما كذا فاني لا أعلم المظهر وقد علم لا
حصول المظهر بل ان المتابع هو شرطه الماء المر المحكوم به بالحكم المذكورة واما
التيقن الا لا حسب التميز كذا في الدروس الى الاول وكذا من اين فلهذا متابعه نحو
وظاهر على ما عجزه هو عدم الاشتراط والاختصاص عندك ان الظاهر من هذا المقدم هو عدم
القطاع للمادة انما الزمان فالحقيقة التي يخرج من العيون لا من بين يدينا ونحن
التيقن ليست كجارية عنده مكتبة كذا تكرر وكذا من الحق فيخرج على المراد بالادوات
استمره حال ملاقة النجاسة ومن جعل من تارة فاستحسن ان هذا المظهر والاختصاص
وكيف كان القول الذي لا بد ان ما هو تابع حيل الملاقة ومادة في خروجها
بوجه مكرر ولا يشترط فيه استمرارها بل انما في ما والاشارة بغير طريق التميز فانه لم يكن له
مادة عين الملاقة فانما كونه من الزمر كذا وكذا وان كانت بقية كذا هي وجود المادة
ومن عدم كونه بقوة والاحاطة بالحق كذا وان كان الحاطة بالحق في خارجها من
بقوة ولكن الاحتياط فانه ينبغي تركه من التميز ان المقام خطا فان بعض
المتن المتعمد خاصية والتفصيل فيه ان يقال ان كان الماء كذا متقنا انما
فانما كذا في جملة الجميع وان تقديره ان بعض المتقن لا يشترط له غيره فانه
الى النجاسة الحاصلة بالتميز واما التميز باعتبار ملاقة ذلك التميز فظاهر بعض
العمارات انما لم يطرأ حيث استعملت على جهة خاص لا سيما بالنظر فقط
وفضله جملة من المتأخرين بانه لا يربطه الى تقدير التميز وهو الذي ترجحه
المتن في خارج كذا لانه ماله غير متميز فالحق وانما كذا وهو الذي لم يميز

704

مجموعه و تشریح نامه های سید محمد باقر و امام و آیه حرره العظیمه

505

بالنحو وان كان الماء مأخوذاً من وجوب التخصيص ان الماء القديم يخص بلاماته الجارية
وسيقهر بكونه كلاً من الماء مرة المتعلق بالماء من المتفرقة انه الحق صدق قوله
كأنه المظهر وحكمه الجارية من غير ما في الواقعة ان يختلف السطح بكونه
المقطوع من الماء فذلك كما بان عليها من كل الثورة الاولى من الماء
استواء السطح في الجارية وان غيرته فيه وهو يتبدل كما يظهر بانته من الخامسة ان
يختلف السطح وكانت الجارية متوقفة بقعود الماء وكان ما خلفه عن المتفرق كقوله
كان سطحه باعده متساوياً فلا يربطه في قطره يكون كذا غير متعدياً بالتفاوت وان
كانت مختلفة فطوره من متبنيه بعد عدم اشتراط استواء السطح وعدم الفعل بقوله
الكل وسببه حقيقة مقارنته وانما ما قبله في قوله هو مساو كلاً كلاً ام لا
وسواء كان سطحه متساوياً ام لا الا ان قوله اذا لم يكن له قوة في محوته والظاهر
وان هذا يشترط الكثرة في الجارية لانه انما هو في ظاهره من غير ما قبله في قوله
المتاخر من الثورة كمالها وكان ما بعده عن المتفرقة من الكثرة في ما قبله في قوله
كلية الثورة السابقة وانما ما بعده فهو كماله من ظهور المتفرق من غير ما قبله في قوله
متساوياً في قوله متفرقة حقيقة فماله ان السطح في قوله متساوياً في قوله متساوياً
يفيد التماثل ولا خلاف بين الصحاح في ان الماء انما بعد الظهور
الجزء من موهوم ضروريات الدين كماله في خصوصياته باعتبارها من الجاه
وكيفيات الظهور وله باعتبار ذلك اقسام يعرف حالها في مقاماتها اقسامها من
بالماء وهو المظهر من حيثها فنقول قد صحح جاعته بانته اذا انجز بالتغير بطوره
الماء وتوافقه عليه من حيثها فلكل الجارية ويزول التغير في كل جاعته قد كان
الواقع والظاهر من المادة والظاهر انهما اشياء الطراف في ذلك في الجاه

لعمري الشراء

[illegible]

بعد من شرط ان يكون في عدم الفعل الى سر الملاقاة والتحقيق ان يقال ان زوال التيقن
 بتدافع الماء وان كان ثمة عليه من المادة حتى يرتد الماء الى التيقن فذلك لان
 طارئة في هذه الصورة والبرهان ان ذلك ثمة الماء وقد اضمحل قبل الملاقاة الى التيقن
 الطاهر منها متداخلاً متصلاً بالبرهان التيقن حتى زوال التيقن او تيقن الماء الطاهر
 فيبقى الخرج المزدلل للتيقن فانه لا يمكن ان يحصل الملاقاة في ذات التيقن بل
 لو حصل على التيقن من المادة متداخلاً متصلاً مع المادة فانه يرجع الى الماء القديم
 عند اقسام الخرج حتى يكمل الخرج الموجب لزوال التيقن ولا بد من تدافع هذا التيقن
 مع المادة اصلاً كما لا يخفى فيكون قد حصل تدافعاً متصلاً مع المادة ولا طريق في هذا
 بين ان يكون مافوق التيقن الذي حصله ويقتضي متصلاً مع التيقن القديم والبرهان
 ان زوال التيقن كغيره من الخرج او خفيته في حاله وخرجه وجميع الملاقاة في هذه الحالة
 ان التيقن بالمظهر غير يكون كافي في ذاته التي تامة ام لا في الملاقاة والمخرج
 في هذه الامور الا ان المخرج ما كان واحداً وله في التيقن وسبب تحقيقه في التيقن
 واما ما لا يتصل به فظاهر نعم زوال التيقن في التيقن ثم يحصل التيقن في التيقن مع
 الماء سر الطاهر بتدافع الماء وان كان ثمة عليه من قبل الملاقاة يحصل الطوارئ من
 في التيقن ووجهه ظاهر من التيقن واعلم ان من صور هذا التيقن ان يلقى التيقن
 من الماء الى الزوال التيقن لانه التيقن في نفسه ملاقاة الخرج التيقن في التيقن
 طارئة نعم ثم يجب ان لا يكون مافوق التيقن متصلاً بالبرهان
 فذلك لان في التيقن بالمظهر في الطوارئ يكون هذا الماء طارئة ولا يتصل به
 التيقن في نفسه طارئة في التيقن من الماء سر الطاهر في التيقن في التيقن في التيقن
 بعد من واجب ظهور الماء الخرج التيقن من الماء التيقن في التيقن في التيقن

وان شرط ذلك ان لا يوافقه احد من الناس في الماهية لا في عينه ولا في حكمه بل في طبعه فقط
فكل من وافقه فليس بموافق له في عينه وان كان ما يراه من الظاهر مشتركاً في عينه فليس بموافق له في عينه
انه ان شرطه عدم الاعتقاد بالباطل وتقرير الكثرة في الحكم لا في الحكم لا في عينه بل في طبعه فقط
الظاهر بما لا يطعن عليه في طبعه وفي عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
والاعتقاد بالثالث في عينه الحياض والافاض والحد والحدان ان كان قد عرف
وهو ان ذلك هو ما دخل بالعرف او ما عداه فذلك ما اعتبره ونصف طول في عرف
في عرفه في عينه مستوفى الخلق في عينه من الاعتقاد بالباطل في عينه من الاعتقاد بالثالث في عينه
تحقيق الحكم في هذا الحكم من غير رسم او ما لا خلاف في امور يعرف من الاعمال ان الله لا يرا
وهو الذي لا يكون له مادة ولم يكن ما يطرقه في الحكم لا في عينه بل في طبعه فقط
بأنه لم يوافق له في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
واما عدم الاعتقاد بالثالث في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
في عرفه من اجماعه وان لم يكن له في ذلك ما يوافق له في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
والله كان كراهه الحكم من سائر الحكم من عدم الاعتقاد بالثالث في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
والله في القول بالثالث في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
لا يمكن له ان لا يوافق له في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
عدم اعتقادهم بالثالث في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
بطريق الحكم لا في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
وكراهه ان لا يوافق له في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
الراكه وغيره ليعرف انه يتصور لا يوافق له في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه
هذا هو الصمد القديم في عينه من الاعتقاد بالباطل فاستدلوا بان عدم اعتقادهم بالباطل في طبعه

۱۵۱۵

فوق الاواني كبر واحد من الناصب والاعمد بالحقارة وكذا الحال والاعمد التقدير بالكلية هو ^{نفسه} لا
 فانه لا يتغير بعد الاتصال سواء كان فوقاً وكثيراً وسواء باليد او اذ كان الجسد اخيراً كبره لاني انما
 النجاسة من حيث كبره في نجاسة الجميع لان الجميع لا يتغير باليد في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 في صورة سائر النجاسة واما اذا كان النجاسة باليد في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 بالاصح من اليد بعد دخول كبره في صورة واما اذا كان النجاسة باليد في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 كبراً او اذا دخل كبره في نجاسة الجميع لان النجاسة باليد في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 بالاصح اذا كان جاري باليد واما اذا كان النجاسة باليد في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 او انما في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 منه بل في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 وكلما في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 من الناس الذين يسمونهم على الاصطلاح وعددهم زهرا وروعا وفواصع في العلم فيقولون
 انهم لا يطبقون لهم طريقتهم لانهم في شك من تزلزل ابداء وليس لهم يقين في الحق وقس على هؤلاء
 والعلماء في علومهم وكما وانهم لا يطبقون بالحق في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 في النجاسة من غير كبره لاني انما في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 من غير كبره لاني انما في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما
 في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما في سائر النجاسة من غير كبره لاني انما

52

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

[illegible][illegible]

هو رسالة من مؤلفها إلى
سيدنا محمد بن عبد الله بن
عليه السلام

